

RADI

(MAWQIF AL-ISLAM MIN AL-ARD  
WA-AL-IQTA')

RE



Princeton University Library



32101 061909444



١/١٢  
عبد الرحمن الرازي

# موقف الإسلام من الأرض والاقطاع

دار التبيين

9027

٢



Radī, Abbūd

عبود الراضي

# موقف الاسلام من الارض والاقطاع

---

مطبعة النعمان - النجف الاشرف تلفون ٢٠٩٧

١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م

(RECAP) (Arab)

KBL

x R 2

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



Q94154

131

# المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

ان من المؤسف حقاً ان تقرر صورة النظام الاقطاعي وما يصحبه من مفارقات ومقاصد بالنظام الاسلامي ، ويوسم الاسلام بأنه نظام يقر الاقطاع ويعترف به ويسمى لدعمه بشكل يؤكد شرعية هذا النظام وما يقترن به من الظلم والجور وما يرافقه من صور مزرية وامور تعسفية .

ويتخذ هؤلاء المتهمون نقطة عدم الانصاح بوضوح من هذا النظام نارة . واعتراف الاسلام بالملكية الفردية اخرى نوعاً من مبررات تقولاتهم وتهمهم . . . . . وهؤلاء الذين يتهمون الاسلام بهذا لبيتهم كانوا على علم باحكام الشريعة ومبادئها في مشاكل الحياة ومن ضمنها الموقف من هذا النظام ثم يصدرون احكامهم بعد ذلك . وفي الغالب فان هذه الاشاعات تطلق من اناس اما انهم يجهلون واقع التشريع الالهي او تجاهلوا

ذلك حقاً وحقاً . فإن الاستعمار واعداء الاسلام حاولوا ان يشوهوا صورته بكل الوسائل وبختلف السبل ومن ضمنها اتهامه بالباطل بانه نظام يقر الوضع المزري المتمثل في الافطاع .

وهذه محاولة بسيطة لعرض صورة مصغرة لموقف التشريع الاسلامي من هذه المشكلة التي سادت الكثير من المجتمعات وفي بقاع عديدة من الارض واستمرت جائمة ردياً طويلاً من الزمن مقترنة بصور بشعة للظلم الاجتماعي . . . نعرض فيها رأي الاسلام نصحيحاً للصورة الخاطئة في اذهان البعض وتبيناً لفساد هذه التهمة والتي حاول البعض الصاقها بشريعتنا الغراء .

وهي كما قلت محاولة بسيطة ارجو ان تكون بذرة لمن يروم خوض غمار الموضوع ويمطيه حقه بشكل اكمل ويتناول جوانبه بشكل ارحب . نبيدأ للنقولات وتزيقاً للنهم الباطلة التي تحاول طمس معالم الحق المضيئة .  
فارجو ان تكون هذه المحاولة في عين رضاكم ، وما توفيقى الا بالله عليه توكلت واليه انيب .

# الاقطاع

يعرف الاقطاع بأنه ( بيعك السيد لاراضي واسعة بمن عليها من الفلاحين وما عايلها من الحيوان تملكاً مطلقاً يبيع له التصرف قيم، وفيهم غير مقيد قدون أو خلق كريم وإذا راعها الملاك الاخر انتقلت ملكيتها وفلاحها وحيوانها الى المالك الجديد ) ( ١ )

والارض تعتبر اكبر وصيفة إنتاج . والاقطاع لون من ألوان الأنظمة التي يحدد علاقة الملاك بالأرض ومالكها ، ويتدخل هذا النظام بصورة شديدة في حياة الأفراد هل مساحات شاسعة من الارض يستخدمونها مجموعات كبيرة من الملاحين كثيراً ما يرهبونهم بأساليب تعسفية جائرة في طبيعة العلاقة التي تنشأ بين المالكين والملاحين .

وقد رافق هذا النظام الكثير من الويلات والمآسي نتجت في بعض صورها عن عبودية صارخة للملاك واستهانة ( ١ ) مشكلة الفقر نقلاً عن الدكتور السامي

بإنسانيته في مختلف المجالات حتى هذا في بعض العصور  
يعامل كحيوان أو متاع يباع ويشترى مع الأرض فاقدًا  
لعنصر الاختيار في المساومة التي تجري عليه ولعل ما شهدت  
أوروبا في العصور الوسطى وما رافق ذلك في روسيا القيصرية  
والصين من بشاعة واجرام وصور تدل العقول لا كبر أداة  
لهذا النظام الذي لاق فيه الفلاح مآلاق من مضاعفات  
وويلات يمكن احتصارها فيما يلي :

في المجال الاقتصادي ، الأرض كما نعلم هي الوسيلة  
الكبرى للإنتاج وقد سيطرت عليها فئة قليلة من الاشخاص  
في ظل هذا النظام - شمرؤا عن مساعدتهم للاستغلال  
وامتناعوا جهد الآخرين بغير رحمة ولا شفقة ، وتفننوا في  
ذلك كثيرًا ، فابتكروا الأساليب الوحشية وشرعوا ما يبطو  
لهم من ألوان السبل الكفيلة بإساءة الفلاح وإرهاق الاجير  
حتى بات كل منهما يعيش الجوع والعري والبؤس والفاقة  
بعيداً عن كل مظاهر الاساب الممنوع بإنسانيته ، فالمالك  
هو السيد المطلق في تحديد نسبة ما يعطيه من المتاج وهو  
المتفرد غالباً في فرض نوع الحصول ومساحة الأرض وحماية  
ما يشاء من الضرائب والائاثات ، وله ان يفرض عليه

ما شاء من أعمال الصخرة من شق الانهر وحفر الترع  
وتصريف مختلف شؤونهم . والعلاج في هذا كله لا حول له  
ولا قوة غير التمدد والطاعة المطيعة والتسليم والاذعان .

وهكذا عاش العلاج صورة مرربة من التفاوت الطبقي  
الصالح المتمثل بثراء فاحش للمجموعة المسيطرة على الارض  
وحياة هؤلاء تقترن بقمة الترف والتبذير واشباع  
الشهوات الى حد الذقون . وامتلاء الى غاية التخمعة ، وإلى  
جانب هؤلاء ، العالوية المظلمة من العلاحين والاجراء يعيشون  
في منتهى المؤس والفاقة وعاية الحرمان والعري والاجتماع  
الناج عن امتصاص واستغلال الطبقة المالكة لجهود العلاحين  
الذين لا يرون مجالا الا العمل في ظل هكذا ظروف نتيجة  
الوضع الاجتماعي المزري .

وفي المجال الاجتماعي ، من الطبيعي ان مجتمعا يعيش

الشعوب الصارخ في كمية دخله ولونية معيشته طبعي ان  
تصحبه علاقات قائمة على اساس الطبقية والاستغلال والنظرة  
الازدرائية للمعسر الضعيف وتسييره والتحكم به وفق ما يريد ،  
ليس هذا وحسب بل ان الطرف المالك يعتبر العلاج ليس  
بإنسان بل هو كحيوان ومثاع ، ولذلك فالبايع حينما يبيع ارضه

لا تكون قيمتها بمقدار ما تحوي من دونات وحسب ، بل  
 بما تحويه من ابدان واجسام انسانية يتعامل عليها كقطيع  
 من الاغنام لها القيمة الكبرى بالنسبة للارض . . وكيف  
 اذن تكون علاقة الفلاح بالسيد المالك - ان له عليه حقوقاً  
 لا محدودة وامتيازات تلغ الى حد التضحية بالنفس لامر  
 يصدر له بذلك ، وتباً له ان يخالف ،  
 وسحقاً له ان نواى أو تكامل . وأى له من نصيب في  
 التعليم والصحة والحياة الكريمة وهو يعيش هكذا ظروف ،  
 هذه الامور حلم لا تراود ذهنه فسلماً من تعيقها في الواقع العملي ،  
 ان هنر دمه كان لافقه الاسباب بل لاسبب الا الرغبة من  
 السيد المالك ، ان يهب ويلعب ويمتع نظره بالدماء المتدفقة  
 وقد عانت أوروبا خلال القرون الوسطى اشكلاً بشعه اقترنت  
 بصنوف الوبلات والمآسي التي تقشر منها الاجسام في طبيعة  
 العلاقة الاجتماعية هذه وكذلك في غيرها من المناطق التي  
 شاع فيها هذا النظام

اما من الناحية السياسية فقد كان الاتماع والحاكم

الظالم حليفين سواء كان الحاكم استعماراً او شخصاً من داخل  
 البلد ، فقد عاشا سوياً في حلف غير مقدس يتفاعلان معاً

ليحد كل واحد منهما بإسباب ثباته ووجوده وتمكين الآخر من إشباب أظماره بحق في قبضته اللامشروعة . وتعاضد الطرفان للتأمر على حية هؤلاء النُساء واستغلالهم أبشع استغلال . أمعاباً بالنهكم في الرقاب الأسيرة والاجسام الجائعة فشرع الحاكم التشريعات التي تصون الاقطاعي من لعنت وأعطاه ما يشاء من الصلاحيات والامتيازات ووهب له المزيد من الارض أرضه للخواطر وصمناً لتأيد واسكاناً للافراء من أعماله الإجرامية وتصرفاته اللامشروعة وارتباطه المشبهة وأبداً ولا عرقاً . يرى الاستعمار يخلق الركائز التي يعتمد عليها في سيطرته على مادما وعل أقوى تلك الركائز وأكبرها ( الطاقة الاقطاعية ) وما مظاهر ذلك أو نفس ذلك من بعيدة في الصور والعلاقات التي عشاها ردها من الزمن قبل الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨ وما رافق ذلك من التويلات والمأسي .

هذه باختصار اوضح صور المفارقات التي تصحب هذا النظام وما يؤثر على العلاج والاجير في علاقته بالمالك .

## نشأة الاقطاع

هناك آراء عديدة نعلقف نشوء الاقطاع وتقدم  
المكيمات الارض بالشكل الهائل لدى بعض الافراد وسيطرتهم  
الواسعة عليها ، ولعل السبيل الى التحكم في المجموعات  
الملاحية هو ان هؤلاء يشعرون بارتباطهم المعيشي بالارض ،  
مسيطرة فرد على ارض تمكنه بالتالي من السيطرة على عدد  
كبير من الافراد الذين يعملون بها فينحكم بشؤونهم ويتلاعب  
بمقدراتهم . . .

ولعل احد الطريقت من الملاحية التاريخية تحكمي لسا  
نشوء الاقطاع لأول مرة في تاريخ الانسان وانه ناتج من سيطرة  
الانسان القوي على مجموعة من الافراد الضعاف والمستغلين  
انهم لصالحه وذلك ان استقرار الانسان لأول مرة في  
التاريخ في بداية عمله الزراعي وكان يعطيهم مقابل ذلك  
ما يسد به رمقتهم في اسوء مستوى واقل درجة من العيش ،  
وهناك من يقول ان ظهور شخص من بين مجموعة بشرية



اتسم بالسيطرة على الآخرين والتزعم في حل قضاياهم  
وتصرف شؤونهم وقيادتهم لصد غارات الاعداء عليهم مكنه  
في فرض السيطرة عليهم واستخدامهم مع اراضيهم بالشكل  
الذي يحقق رغباته .

ولا ينبغي عن يالما ان انفصال بعض الولاة في اجراء  
مميته من الدولة أو الامم الطورية في ايدم ضعف الحكم  
المركزي وتزعزعه يؤدي بسيطرة هؤلاء الولاة على كافة  
الاراضي التي كانت تحت حكمهم قبل الانفصال

والصورة التي تحدثنا عنها قبل قليل وهي التي تتمثل  
بإقطاع الحاكم لمساحات كبيرة من الارض لبعض اقربائه او  
قاداته او مؤازريه تحصيلاً لتأييدهم وحملاً لصددهم له ، لو  
آخر من نمو الملكيات الكبيرة لدى البعض .

واسلوب آخر مكن البعض من السيطرة على اراضي شاسعة  
ذلك هو المعالاة في الضرائب بالشكل الذي يجعل  
صاحب الارض الصغيرة مرهقاً يديوه للدائن وبالتالي ونتيجة  
لتراكمها عليها خلال اعوام عديدة مقرونة برى وحش  
تسيطره ان يتخلى عن ارضه لصالح الدائن او الحاكم ويبقى  
عنده ملاحاً بشروطه التي يفرضها .

واسلوب الارهاب والبطش والقوة صورة اخرى تشكل  
 التنازل من قبل صاحب الارض الصغيرة لصالح القوي ،  
 بل احياناً يرى العلاج تـأزله عن الارض للقوي صحاباً  
 لحماية نتيجة شعوره بالضعف والمضايقة التي تحصل من  
 الآخرين عليه . ولا تحصل هذه الحماية له الا نتيجة تنازله  
 عن ارضه او ببعضها ، ثم ينسحب للمنصر القوي  
 كما ان هالك راي احير ، تمثل شراء بعض الاراد  
 الذين يكتسرون المال ويحصلون عليه من  
 طرق غلظة لقطاع من الاراضي الواسعة ، ومن ثم يقومون  
 برعايتها واستثمارها وما يتعمق مشقها ، الاخرى . .  
 هذه مجمل الحالات التي تتم فيها الحصول على ملكيات  
 واسعة ، مشكلة اقتضات كثيرة . وهما يكن مصدر  
 الاستيلاء ، وما الآن امام مشكلة ملحة في وجوب بيان  
 الموقف الاسلامي من الارض فضلاً عن ان طرق التحصيل  
 له الاثر الاكبر ايضاً في شرعية التملك او عدمه . . .  
 وسين ذلك الله في خلال البحث القادم .

# ملكية الارض

احتلت الاظمة في موقعها من ملكية الارض ، فمضت جعل حق تملكها محصوراً ، الدولة تملك لايها في نظرها اعظم وسيلة انتاج ، ولا يحق لفرد او مجموعة افراد ان يربحوا عليها ويتلاعبوا بها ، فتى ان افضل وسيلة لحياتهم ان تبقى الدولة مالكة لها وهي توظفوها ما يشاء من العمال الزراعيين والملاحيين لاستثمارها مقدس اعطائهم ما يكفي حاجاتهم الاساسية ومعداً من الحاجات الاخرى وفقاً لامكانيات الدولة ، ولا يحق للافراد الاعتراض والتدخل في ذلك سلباً او ايجاباً واحكام سلطتهم العمل في مزارع جماعية في ظروف معينة والمعامل والموص امر بمعدده الدولة على ضوء ظروفها العامة .

فهم لا يرتبطون بالارض الا من خلال ساعات عملهم فيها ولا يشعرون بالارتباط معها على هذا ، والفرد لا يحق له ان يمتلك شياً واحداً منها ، كما ان قوة الشد معها ضعيفة وفي حدود شكلية .

ونوع آخر من الأنظمة يرسم للأرض حدوداً وأشكالاً مختلفة فهو يجعل ملكية الأرض للدولة ولكن هذه الملكية قابلة لأن تصبح في حوزة الأفراد عن طريق الشراء ولا به مساحة منها . فإذا أراد فرد أن يملك عقاراً بشكل معترف به فما عليه إلا أن يجري معاملة الشراء في الدوائر الرسمية مقابل دفعه العوض ويسجل باسمه في ( الضامو ) . وبذلك يصبح المالك معصوماً في نظر الدولة ، ويسمى الوقت حال في هذه الأنظمة ، وعاماً آخر من الملكية المتعلقة بين الأفراد والدولة ويطلق عليها في الاصطلاح الفأدي ( أراضي التسوية ) أو ( أراضي التسوية الموضوعة ، الضامو ) . وتختلف حصة الدولة في كل من النوعين ، وهذه الأراضي أغلبها رراعية في العادة ويمكن للمرد أن يسجلها باسمه ملكاً خالصاً بعد دفع حصة الدولة مقابل تنازل الإحيرة عنها . أما بقية الأراضي فهي ما تسمى ( بالأراضي الاميرية ) وهي التي تكون ملكاً خالصاً للدولة . ولم تشمل من قبل الأفراد ، وتستطيع الدولة أن تبيعها للمواطنين بأسعار معينة . أن بعض الدولة التي تكون ملكيتها للأرض على النحو الذي ذكرنا لا تسمح للأفراد بالتملك عن طريق الشراء إلا في

حدود معينة . معاً للاستغلال ودفعاً للسيطرة على  
رقاب الناس ويمكن أن تسمح بذلك لصالح الشركات  
الجماعية ذات النفع العام .

وحديثه هنا عن ملكية الأرض في التشريع الإسلامي .  
وهل هي ملك مدونة أو الأفراد أو امر آخر وقبل البدء  
في هذا الحديث يحسن بنا أن نمر بأولان الملكية التي يؤمن  
بها الإسلام في شريعته ثم نرى حكم الأرض وملكيتها على  
ضوء ذلك .



## ملكية مزدوجة

ان الاسلام لا يؤمن بشكل معين للملكية . ولا يؤمن بملكية الدولة فقط ويحرم الافراد من هذا الحق ولا يؤمن بملكية الفرد حسب ويعبر النظر من اقسام التملك الأخرى . .

بل انه يؤمن بملكية يجمع فيها اصنافاً مختلفة من صور التملك . تلك الصور اُنتق عليها من وجهه النظر التشريعية بالملكية المزدوجة ( اي التي لا تدل لولاً معيناً من الوان التملك في الحق الاسلامي ) وهذه الاصناف من الملكية هي :

١ - ملكية الامة ، هناك قطاعات خاصة من الملكيات

---

تكون ملكيتها مختصة بالامة دون سواها . ولا تناع ولا تشترى ولا توهب لايها ليست ملكاً لاحد حتى يتصرف بها بهذه الصور بل هي لمجموع الشعب ويكون وارداتها فيما يمد بالخير على المجموع العام كالاراضي الخراجية والمعادن ونحوها .

٢- ملكية الدولة : وهي اذن آخر من انواع الملكيات التي تكون خاصة بالدولة تشرف عليها وتتولى شؤونها في حدود ما يحقق المصلحة لها ، ورئيس الدولة هو المسؤول عنها ويمكن له ان يهب قسماً او يبيع بعضاً منها اذا رأى مصلحة في ذلك وتشمل اصنافاً من الارض وموارد مختلفة ستحدث عنها وبين الفرق بينها وبين ملكية الامة

٣ - الملكية الخاصة : وهو الشكل الثالث الذي اتاحه الاسلام في حدود معينة ومحددة خاصة ويشمل بملك بعض اقسام الارض والمال والمتاع وما الى ذلك بجهود بذلها الافراد في حدود لا تتعدى الموازين الشرعية

هذه لمحة عن انواع الملكيات في التعريب الاسلامي بشكل عام والحديث هنا عن ملكية الارض في الاسلام ، وهي لا تتعدى هذه الانواع يتفصل سنمر عليه ، وقسم من الارض تكون ملكيتها للامة واخر للدولة وثالث الافراد وكل واحد من هذه الانواع يشكل لسة في بناء صرح التكامل الاقتصادي في الاسلام .

والسؤال هنا : ماهي الاصناف التي يخص كل شكل من هذه الملكيات ؟ هذا ما سنحاول الاجابة عليه ان شاء الله من

خلال المصوص العقيمة ، وفل الدد بذلك يعرض اصناف الارض في الفقه الاسلامي وهي :

١ - الارض المفتوحة دعوة وتنقسم الى ا -

أ - عامره بشرياً ب - عامره طبيعياً ج - ميته

٢ - الارض التي اسلم اهلها طوعاً بواسطة التبليغ

وبالدعوة وتنقسم الى ا -

أ - عامره بشرياً ب - عامره طبيعياً ج - ميته

٣ - اراضي الصبح بنوعها المحياة والميتة :

٤ - اراضي متفرقة اخرى .





## ملكية الامة

وكلامنا الآن عن الصف الاول من الارض وهو  
( الارض المفتوحة عبوة ) .

ونعرف بآبها : ( الارض التي فتحها المسلمون نتيجة الجهاد  
واستعمال الكفاح المسلح طريقاً الى مسط النعوذ عديها في  
رد مقاومة اصحابها الاصليين ) ( ١ ) مثل ارض العراق  
وسوريا وافريقيا وايران ومجوعها . .

وهي تنقسم كما مر بنا الى اقسام ، والحديث هذا عن  
الاراضي العامرة بشرياً منها :

وتعرف الاراضي العامرة بشرياً بآبها : - ( الاراضي  
التي كانت بحياة ومستعلة من قبل اهلها وقت الفتح  
الاسلامي سواء كان الاحياء زراعياً أو عمرانياً ) .

وحكم ملكية هذه الارض انها للشعب وللمجموع الامة  
فلا يحق لاي احد بيعها أو رهنها أو هبتها لانها ليست  
( ١ ) من مسودة كتاب للعلامة الأصفي .

من اختصاصات أحد . وتستثمر هذه الأراضي من قبل  
المستغلين فيها على أن يدفعوا عوض ذلك صريفة لولي الأمر  
الذي يعتبر نائباً عن الأمة . وهذه الصريفة تسمى ( بالصريفة  
الخراجية ) تصرف على شؤون المسلمين وفيما يعود بالنفع  
عليهم .

قال العلامة الحلبي (ره) في التذكرة ( ماتملك بالاستغنام  
من الكفار - ويقصد بها الأرض - وتؤخذ قهراً بالسيف .  
وهي الملك بالاحتيلاء ، كما تملك العقولات وتكون  
للمسلمين قاطبة (١) . . . وقال الشيخ الطوسي في الخلاف  
( كل أرض فتحت عنوة بالسيف فهي للمسلمين كافة لا يجوز  
قسمتها بين الغاصبين ) وهي ملك عام لجميع المسلمين  
من كان منهم ومن يكون ولا يختص ذلك بمسلمي منطقة  
دون أخرى أو بمسلمي زمان دون آخر . قال الشيخ مؤلف  
الجواهر ( فهي للمسلمين قاطبة الحاضرين منهم والغائبين  
والمتجديدين ، بالولادة وغيرهما ) وقد ورد في صحيحة  
الحلي أن الإمام الصادق (ع) سؤل عن السواد - العراق -  
ما منزله ؟ ( فقال هو لجميع المسلمين لأن هو اليوم ولم  
(١) من مسودة كتاب للعلامة الأصفي .

مدخل في الاسلام ولان لم يخلق بعد ) ( ١ ) وهكذا يرى  
بان نفعها عام لجميع المسلمين .

وعلى ضوء النصوص المتقدمة نعلم ان الارض التي فتحت  
بحرب جهاديه هي ملك عام لجميع المسلمين لا يحوز لاي  
احد ان يستأثر بها وتصرف بمواردها ويحتكر ولايته عليها .  
الا الامام الذي يتولى امر رعايتها لصالح المسلمين وهي لما  
كانت كذلك فكل اشكال العقود وصيغه باطله اذا تعرضت  
شيء للملكية الرقبة كالبيع والشراء والهبة وهوهما والذي  
يجري عليه الصبح السالمة تتعاقق المشقات والمعروضات لا  
الارض نفعها . جاء في صحيفة ربيع الشام : ( لا تشتروا  
ارض السواد . الى ان قال : فانها في المصنفين ) ( ٢ )  
وارض السواد في العرف امداك هي الجزء العامر من اراضي  
العراق التي فتحها المسلمون وقال ابن ادريس ( انما يباع  
تجميعنا وبنائنا ونصرفها في نفس الارض ) ( ٣ ) .

ويقول عن الشيخ الطوسي ( انه اذا حفر ارضا ثم باعها  
لم يصح بيعها ، ومن الساس من قال انه يصح  
وهو شاذ ، اما سديدا فلا يصح بيعه ) ( ٤ ) . وقال في

( ١ و ٢ و ٣ و ٤ ) نقلاً عن الملعة ص ٢١١ ، ٢١٢ .

المبسوط والنهاية ( لا يجوز بيع هذه الارض ولا هبتها ولا وقفها ) ( ١ ) .

وفي صحيفة صموان ( قال : حدثني ابو برده ، قال : قلت لابي عبد الله (ع) : كيف ترى في شراء ارض الخراج قال ومن يبيع ذلك - وهي ارض المسلمين . . ) ( ٢ ) . وهكذا ترى من حلال العصوص المتقدمة ، ان ملكية هذه الارض تابعة للامة لا يتارع في ذلك مازع ، وان وارداتها تصرف لصالحها ، اشراف الامم النائب عنها

---

( ١ و ٢ ) نقلاً عن البليغة ص ٢٣٧ .

# الدولة وملكية الامة

ان مسؤولية رعاية هذه الاراضي متعلقة بالدولة وعلى رأسها الامام أو نائبه باعتباره الولي المباشر على المسلمين والمسؤول عن رعاية مصالحهم وما يتعلق شؤونهم ومن ضمنها الاشراف على الارض التي يعود ملكيتها لهم ، وعلى وجه .  
فالدولة هي التي تسمح ، استثمارها ولاشراف على حسن إستغلالها بما يعود على الامة ، تسمح ، ومنع من يتصرف بهذه الملكية ويحاول ان يتلاعب بها بشكل كيفي ودون علمها ، وتسهر لحفظ حقوقه ومصادره ، ولا يمكن لها بأي حال ان تقصر في ذلك شئاً ، وتقصيرها في ذلك يعتبر انحرافاً عن خطها الاسلامي وتجاوزاً في أمر مصالح الامة وتمديداً للحقوقها

وتأكيداً لهذا المعنى فقد وردت ،صوص فقهيته كثيرة تمنع وتحرّم من يتصرف ،الارض دون اذن الحاكم الشرعي واعتبر تصرف من يتصرف - من دون اذنه - باطلا يصح ويصادر حقه في عملية استغلاله الارض فقد جاء في الدروس ( لايجوز

التصرف في المفتوحة عبوة الا باذن الامام (ع) (١) وهو  
امم في رعاية الشؤون الاسلامية ، ووضع اليد على التصرفات  
المضادة لمصالحهم ، حتى يطمئن الحاكم على حسن سير  
الاستغلال لصالح الامة . وهذا الامر يكاد ان يكون موضع  
اجماع بين فقهاءنا في زمن وجود الامام .

وكذلك اكد الشرع الشريف على عدم جواز التصرف  
يها من قبل الآخرين حتى في زمن غيبة الامام حيث يستجاز  
من نائبه او الحاكم الشرعي تأكيداً لحفاظ حق المسلمين من  
الضياع . فقد ورد في المسالك ما نصه في المعية من الاراضي  
المفتوحة في زمن الغيبة ؛ ( وهل يتوقف التصرف في هذا  
القسم منها على اذن الحاكم الشرعي ان كان متمكناً من  
صرفها في وجهها وبراء على كونه نائباً عن المستحق موصفاً  
اليه ما هو اعظم من ذلك ، الظاهر ذلك ، وحيتث يجب  
عليه صرف حاصلها في مصالح المسلمين . ومع عدم التمكّن  
امرها الى الجائر ، واما جواز التصرف فيها كيف اتفق لكل  
احد من المسلمين ، وبعبارة جدها ، بل لم اقف على قائل به  
لان المسلمين بين قاتل باولوية الجائر وتوقف التصرف على

(١) نقلاً عن السلسلة ص ٢٣٩ .

أذنه وبين مخصص الامر الى الامام العدل ( ع ) في عينته  
يرجع الامر الى نائبه ، والتصرف بدوهم الا دليل عليه ،  
وليس هذا من باب الانتقال التي أدوا ( ع ) لشيعتهم في  
التصرف فيها في حال الغيبة لان ذلك حقهم ، فلم الاذن  
فيه مطلقاً ، بحلاف المعتوحة عوة ، وانها للمسلمين ولم  
يشتمل منهم الاذن في هذا النوع ( ١ )

ومن هنا يدرك ان هذه الاراضي لا يمكن لاي شخص  
ان يقطع منها ما يشاء دون اذن الامام سواء كان شياً أو  
الاف الامدائه حيث تشمل الاقطاعات الكبيرة ، وانما المرجع  
هو الامام او نائبه يسمح بالتصرف فيها بالشكل المناسب  
ويأذن بالاستفادة منها ، فقدر الملائم الذي يحقق مصلحة  
المسلمين ولهذا قال صاحب المسالك ( ) «التصرف بدوهم  
لا دليل عليه ( اي انه باطل ويوقف المتصرف فيها عند  
حده ، بل اذا لم يقر الامام تصرفه يصادر الارض وتذهب  
كل اعتباره .

ومن حق الامام ايضاً حفظ المصالح المسلمين ان يتقدم  
من يد الى يد اخرى اذا رأى اضراراً الاولى في تصرفه او  
( ١ ) نقلاً عن البلغة ص ٢٢٩ .

اختلاله بالشروط او عدم دفعه للحراج ويكون ذلك تبعاً  
 للمصلحة العامة قال العلامة الحلي ( والطر فيها عدد  
 الى الامام يقلها من يشاء ، وللإمام ان يقرها من مستعمل  
 الى آخر غيره بعد خروج مدة القبالة واشتداده عن اداء  
 مال القبالة (١) وبدونها لا يجوز ارجاعه عملاً بالشروط  
 وبدل على ذلك كله ما وجد في كتاب الامام على (ع) ،  
 وقال الشيخ الطوسي (ره) : ( وللإمام المأظرة منها  
 تقييلها لمن يشاء بما يرى ) .

وربما يرد سؤال ما حكم الارض الخارجية حين يزور  
 حرمها ونحرب ، وهل تفقد صفتها باعتبارها ملك للامة؟  
 ان من المعلوم ان ملكيتها لا تنعير وان ولايتها لا تفقد صفتها  
 الاولى والحكم الخاص بها ، ويتولى الامام صرف حاصلها في  
 المصالح العامة .

وكيف تعددها وقد بعد الزمن فيجب التقهات على ذلك  
 بقولهم . لما كان من غير الممكن تعديد ذلك في الوقت  
 الحاضر فيرجع الامر فيه الى الاحتمالات الظنية التي يصح  
 ان يطبقها بالنسبة لهذه الحالة ، فكل ارض يغيب عليها

---

(١) مال القبالة هو ضريبة الحراج .



أنها كانت معمورة حال الفتح الاسلامي تعتبر ملكاً للمسلمين .  
 وهناك نوع آخر من الاراضي التي تكون ملكيتها الامة  
 تلك هي اراضي الصلح التي تم الانقاف بشأن ملكيتها  
 للمسلمين . فان العامر منها يكون ملكاً للامة فلا يجوز  
 التصرف به الا باذن الامام النائب عن الامة ويجب كذلك  
 دفع الخراج له . ونجري عليها كافة الشرائط الاخرى  
 الخاصة بملكية الامة وصرح على هذا الموضع من الارض  
 بشكل اوسع في حلال المبحث القادم .

# ملكية الدولة

## ١- الاراضي الميثة من المفتوحة عنوة

والنوع الثاني من ( الاراضي المفتوحة عنوة ) هي الاراضي الميثة وتعرف بانها الاراضي التي لم تكن قد استغللتها يد الانسان قبل الفتح ولم تكن بحياة طبيعية وبقيت عاطلة غير مستثمرة

وملكية هذه الارض تعود للدولة حيث ان وادائها تصرو لتسيير شؤون الدولة والقيام بمتطلباتها كافة . متعلقة ولايتها بالامام او نائبه باعتباره الممثل الشرعي للدولة ، ولذلك وردت بعض الروايات تخصص ملكية هذه الاراضي للامام باعتباره منصبه كمشرف على شؤون الدولة

فقد ورد عن النبي (ص) ( عادي الارض لله ولرسوله ) والمقصود بعادي بسبه الى عاد واثمود من الامم البائدة وهذه الارض تعتبر من الاعمال التي تكون ملكيتها للدولة قال تعالى : ( ويسألونك عن الانفال ، قل الانفال لله والرسول )

وقد روى الشيخ الطوسي في التهذيب بشأن رسول هذه الآية  
 ( ١ ) ان بعض الافراد سألوا رسول الله (ص) ان يعطيهم شيئاً  
 من الانفال . وكررت الآية ، تؤكد مبدأ ملكية الدولة وهو  
 ( تعبير عن مملكت المصعب الالهي في الدولة لها ) ( ١ )  
 فالرسول هو الذي يعبر عن المصعب الالهي ومن بعده الامام  
 أو نائبه . فما كان لله والرسول فهو للامام أو نائبه  
 وقد وردت مجموعة احاديث عن اهل البيت (ع) تدفع  
 المسلمين للعمل والاستفادة من خيرات هذه الارض وذلك  
 باحيائها واعمارها كقول النبي (ص) من احبى ارضاً ميتة  
 فهي له وليس لعرق ظالم حق ( ٢ ) وقوله (ص) ( من احبى  
 ارضاً ليست لاحد فهو احق بها ) ( ٣ ) وورد عن الباقر (ع)  
 ( ايما قوم احيوا ارضاً ميتة او عمروها فهم احق بها وهي  
 لهم ) ( ٤ ) وروي عن الصادق (ع) عن رسول الله (ص) انه  
 قال ( من احبى ارضاً مواتاً فهي له ) ( ٥ ) الى غير ذلك من  
 الاخبار والاحاديث التي تشجع عمدة الاحياء وتفجير خيرات  
 الارض والاستفادة منها .

( ١ ) اقتصادنا ص ٤١٨ .

( ٢ و ٣ و ٤ و ٥ ) نقلاً عن اليلقة ص ٢٧١ ، ٢٧٢ .

وهنا سؤال - هل ان عملية الاحياء تخرج ملكية الارض من الدولة الى المحي كما يظهر الاحاديث ، الواقع لا وان قولهم ( هو له ) تدل على اولوية الحق له واولوية الاحتصاص له دون غيره لانه المحي ، ولا تحرح ملكية هذه الارض باي حال من الاحوال عن ملكية الامام الى الاشخاص بمجرد الاحياء كما هو الثابت عند عموم الفقهاء وان عملية الاحياء لا تغير من شكل ملكية الارض بل تبقى ملكية رقبته للامام ، والحق الذي يكسبه الشخص نتيجة الاحياء دون مستوى التملك ، ذلك ان هذا الحق يمنع غيره من مزاحمته ومشاركته به . فقد ورد على ان بعض الفقهاء قولهم : ( هو مع اعادة اخبار الاحياء التملك المجاني من دون ان يكون للامام (ع) فيه حق ، فيكون للامام (ع) فيه بموجب ما يقطع المحي عليها في زمان حصوره وسط يده ومع عدمه فله اجرة المثل ، ولا ينال ذلك نسبة الملكية الى المحي في اخبار الاحياء ، وان هي الا جارية مجرى كلام الملاكين للفلاحين في العرف العام عند تحريضهم على تعمير الملك ، من عمرامها أو حفر ادهارها وكري سواقبها ، ( هو له ) الدالة على احقيته من غيره وتقدمه على من سواه لا على

بمعنى الملكية من بعده وسلاب المالكية عن شخصيته ( ١ ) .

ولو قدر ان هذه الارض نصح للافراد لما طلب منهم  
الامام دفع الصرية المماسة ( « طسق » ) فمطالبتهم « لطقق »  
دليل ملكيتهم . جاء عن اهل البيت ( ع ) ( ر ) من احبب ارضاً  
من المؤمنين فهي له وعليه طسقتها ( ٢ ) .

وقولهم ( من احبب من الارض من المسلمين فليبعمرها .  
وليؤد حراجها الى الامام وله ما اكل منها . كما ورد ان اللام  
في قولهم ( هو له ) يدل على الاختصاص لا التملك .  
وقد اشترط بعضهم ان انصرف في الارض ومباشرة الاحياء  
فيها لا يصح الا « ادن الامام رغم الاطلاقات العامة وسنأتي  
على هذا الموضوع وبحثه بشكل خاص .

## ٢ - اراضى للمنع العامة طبعياً

وهي كل ارض لم يتدخل الجهد البشري في احيائها  
واستثمارها ، وانما يستفاد بمواردها التي تكونت فيها نتيجة

---

( ١ ) نقلاً عن البلغة ص ٢٧٤ .

( ٢ ) اقتصادنا ص ٤١٨ .

الطروق الطبيعية وذلك كالعادات ومواحل المحار والانهار  
عما أعدته الطبيعة للانتفاع .

والرأي السائد في هذه الارض ان ملكيتها تعتبر للدولة  
لأنها تندرج تحت عنوان ( كل ارض لا رب لها للامام )  
ولذلك لا يجوز التصرف فيها والعمل بمواردها الا بالادن  
والانفاق في ايجارها مع الحاكم الشرعي . قال الشيخ  
الطوسي في الخلاف ( الارصون العامة في بلاد الشرك التي  
لم يجر عليها ملك احد للامام خاصة لا يملكها احد بالاحياء  
الا ان يؤذن له ) وبهذا فيكون ربيع مائة وثمانين وحاصلات  
مواردها للامام يصرفه لمصالح المسلمين ولخدمة المبدأ الاسلامي  
وله ان يلغى الانفاقات التي يراها غير مصلحة في اجورها  
او لها اي اثر مضر او يحجب بالنسبة لمصالح المسلمين .  
وتدخل تمصيلات هذا اللون من الملكية تحت عنوان ملكية  
الدولة وينطبق عليها ما ينطبق بشأن ملكية الدولة

وقد منع من احتكار الاقوياء لهذه الثروات واستغلالهم  
لها على حساب مصلحة الضعفاء . بل يدع الامام المجال مفتوحاً  
لكافة العناصر مع خلق الفرص المتكافئة للجميع على حد سواء  
ويذهب رأي آخر الى اكثر من ذلك يجعل هذا اللون

من الاراضي من ملكيات المسلمين ( العامة ) على اعتبار انهم  
 من الاراضي المفتوحة عبوة والتي كان لها صاحب ملحظ  
 عداوتها ، وكل ارض عامرة لابد ان يكون لها صاحب ،  
 فهي للمسلمين وتخرج عن كونها من الارض التي لارب لها  
 حتى تكون ملكيتها للامام وعلى الرايين فهي غير حاصنة  
 للملكية الشخصية وان مواردنا في الحالتين لصالح الاسلام  
 والمسلمين .



## الأرض التي أسلم أهلها طوعاً

ويطلق هذا التعبير على كل أرض دخل أهلها في الدين الإسلامي ، وتقبلوا دعوته بشكل سلمي دون أن يشرع معهم بحرب أو قتال ، وإنما كان إسلامهم نتيجة الاختيار والاقتراع يهدي المبدأ ، وكأمثلة على هذا اللون من الأراضي هي أراضي المدينة المنورة والندوسيا وماليها والبحرين وبعض البقاع المتفرقة من الوطن الإسلامي

وهي تنقسم بدورها الى ثلاثة أقسام كما في الممتوحة عوة ولكل نوع منها حكم خاص به والحديث هنا فيما يخص الانواع التي تكون ملكيتها لدولة لا سيما لازماً في الحديث عن هذا القسم .

٣ - الأراضي المينة من البلاد التي أسلم أهلها طوعاً :

والقسم الثالث من ملكية الدولة هي الأراضي غير المحيطة بشرياً وغير العامرة طبيعياً من البلاد التي أسلم أهلها طوعاً ، وهذا اللون من الأراضي محدود من الأعمال ايضاً التي هي لله ولرسوله ولأئمة



القائم مقامه . والدولة تكون مالكة لها باعتبارها من الاراضي التي لا رب لها ، وقد سميت بالموات لعطلتها ؛ اما باستيلاء الماء عليها أو انقطاعه عنها أو ظهور السبح فيها ونحوه بحيث لا يستفح بها .

ورد في الكافي عن الامام الصادق (ع) قال ؛ ( الانفال ما لم يوجف عليها بخيل أو ركاب أو قوم صولحوا أو قوم اعطوا بأيديهم ، وكل ارض خربة أو بطن الاودية فهو لرسول الله وهو للامام من بعده يضعه حيث يشاء ) وعن الامام علي (ع) ( لنا الانفال . قلت وما الانفال ؟ قال منها المعادن والاجسام وكل ارض لا رب لها وكل ارض بادئها فهو لنا ) الى غير ذلك من الاحاديث والروايات التي تؤكد ان ملكيتها للدولة المتمثلة في شخص ولي الامر

قال تعالى ؛ ( ويسألوك عن الانفال ، قل الانفال لله والرسوله ) فكلمة الرسول (ص) تعني منصبه ومن يشمل هذا المنصب من امام أو حاكم اسلامي شرعي ، فقد جاء في حديث عن علي بن الحسين (ع) ( ان للقائم بامور المسلمين بعد ذلك ، الانفال التي كانت لرسول الله )

وبناء على ذلك فان الذي يقوم باحيائها لا يملكها ، بل

يكتب حق الأولوية والاحتصاص بها كما ذكرنا في الحديث  
عن الأراضي المنيعة في مفتوحة عبود

وقد ذكر الكثير من الفقهاء أن أحياءها لا يصح إلا بادن  
واجاره من الأمام أو القائمة مقدمه ، واللامام وحده حق  
التصرف في هذه الأرض بمختلف الأجناس من سماح بدخول  
الأحياء أو بيع أو تخصيص أحد بها . وقال المحقق :  
( أما الموات فهو الذي لا يتبع به لعلته فهو للامام لا يملكه  
أحد ما لم يدر له الامام ) . وقال الشيخ الطوسي في  
الخلاف : ( الأرضون الموات للامام خاصة لا يمكنها أحد  
الأحياء إلا أن يأذن له الامام )

والامام صاحب هذه الأرض من المهي دا امتنع عن  
قديم مال القداء ( المدرسة ) وعظيمة الى غيره ، باعتبار  
نوع المورد الماء والذي يشكك حاجته اساسية بالنسبة  
للدولة حيث وارد الضرر في المؤسسات العامة واعالة  
الفقراء وسحق ذلك

ومن هنا يرى أن تحديد التصرف في الأرض بقرينة الأدل  
من الامام يمنع الاساءة الى هذا المورد الضخم وكذلك يمنع  
الاستغلال والاقتراع من جانب المتميزين والجشعين ، والامام

هو الذي يحدد مساحة الارض وكيفية استعمالها ، مما يحقق  
الصالح العام ، وفي حالة عدم السماح بالادرس والاحتلال  
والاستفادة به يجمع منه ، ولمتصرف بالارض يعتبر تصرفه  
باطلاً .

#### ٤ - الاراضي العامة طيبة

وهي كل ارض كانت عمومية بدون جهد بشري كما هو  
مع كالمناياك وسواحل الازهر وبحرها ، وهذا اللون من  
الارض التي اسلم الله طوعاً ككون ملكها للدولة ايضاً ،  
كما في المفتوحة عوة . الا يجوز لاحد ان يساهم في دول  
اذن الامام ويفسخ الزمام الموضع المتساوية لخدمة المسلمين  
باستثمارها والافادة منها مقابل عوض مناسب يحقق للدولة  
موردأ مناسباً .

والامام الحق في عزل من يشاء من ميري منه دلي اصابة  
أو تقصير أو تحقيق مصلحة عمدة  
ودليل ملكيتها للامام كونها من ارض الزمان لاهلها من  
الارض التي لا رب لها .

قال الشيخ القوسي في الخلاف ( لارصون العامة في

بلاد الشرك التي لم يجر عليها ملك أحد للامام خاصة ،  
لا يملكها أحد بالاحياء الا ان يؤذن له ( والاحياء هنا وارد  
بمعنى الاستفادة والاستثمار ، لا انها مقابل الميتة ، لان في  
صدر النص كان القول ( الارضون العامة . . )  
وجاء في مفتاح الكرامة ( كل ارض لم يجر عليها ملك  
مسلم فهي للامام كما طقت بذلك عباراتهم بلا خلاف من  
احد ، وفي التذكرة الاجماع )

٥ - اراضي الصلح التي تم لاهاق بشأن ملكيتها للمسلمين

وتطلق اراضي الصلح على ارض المناطق الذي ذهب  
المسلمون لفتحها ، فلم يقاوم اهلها جيوش المسلمين بشكل  
مدمر ، ونفس الوقت لم يسلموا ، وإنما بقوا على معتقدتهم  
ودينهم ووافقوا على ان يعيشوا تحت ظل المسلمين بموجب  
عقد صلح تم بين الطرفين .

واذا كان من ضمن العقد ان اراضيهم تكون للمسلمين  
وان لاهلها السكى والجزية ، فيكون حكمها حكم الاراضي  
المفتوحة عنوة ، العامر بشرياً للامة ، والموات والعامة  
طبيعياً ملكاً للدولة وتكون جزيتها للمقاتلين .

وعلى هذا فال اراضي الميته والعامرة طبيعياً يجري  
عديها ما يجري على سائر الاراضي التي تكون ملكيتها للامام  
من ادن في الاحياء واداء للضريبة الخاصة بها وتكون للامام فيها  
كافة الحقوق الاخرى . . وهذا كما ذكرنا اذا كانت الارض  
مندرجة في العقد على كونها للمسلمين . واما اذا لم تكن  
مندرجة في العقد فتحكمها يختلف كما سرى .

### اراضي متهركة اخرى

٦ - وتوجد اراضي اخرى غير التي ذكرناه تصنع في  
ملكيتها للدولة الاسلامية ، كالاراضي التي سلمها اهلها للدولة  
المسلمة دون هجوم عسكري من المسلمين عليها تسديماً  
اتدائياً ، ذلك كال رصوا ان يعيشوا تحت كف المسلمين  
وفي ظلم دون عقد معاهدة بينهم مع عدم دخولهم في الاسلام  
وهذه تكون من اراضي الاعمال التي لم يوجف عليها تحويل  
أو ركاب .

وكذلك الارض التي انقرض اهلها وادوا ، وتشمل ايضاً  
الاراضي المستجدة في دار الاسلام ، كما اذا ظهرت جزيرة  
في البحر او النهر ضمن حدود السيطرة الاسلامية تطبيقاً

لقاعدة ( كل ارض لارب لها وهي للامام ) .

جاء في مرسله حماد بن عيسى عن العبد الصالح الى  
ان قال : والاموال : كل ارض خربة قد ياد اهلها وكل  
ارض لم يوجع عليها بهيل أو ركاب ، ولكن صولحوا صدحاً  
واعطوا بايديهم على غير قتال . وكل ارض ميتة لارب لها (١)  
والاموال كما بعدم ان ملكيتها للدولة

وقال الامام الباقر ع ( كل ارض لارب لها وكل  
ارض ياد اهلها فهي لها ) الى غير ذلك من الاحاديث التي  
تؤكد ملكيتها للدولة . .

وبذلك وان أمر احيائها والاستفادة منها يتعلق برخصة  
واذن من الامام كما في جميع الاراضي التي تعود لمصهبه ،  
وان المعني لا يملك رقبتها ايضاً ، والذي يحتص به هو الحق  
والاولوية دون رقة الارض ، وان وارداتها تصرف لمسالح  
الدولة والامة

هذه هي اقسام ملكية الدولة وادواها وهي كما نعلم  
تشكل المساحات العظمى من اراضي الوطن الاسلامي ، ليس

---

(١) نقلاً عن البلغة ص ٢٩٠ .

لاحد فيهما حق من المستعجلين والجشعين ، ولا يد فيهما لكل  
نفس وسارق وانما هي للامام الذي يسمع بالاحياء في حدود  
المصلحة الاسلامية لكل راعب وطالب فان يكسر  
الاقطاع عندئذ .



# الارض لمن احيائها

انطلاقاً من معنى الاسلام الحديث لاستغلال كافة الموارد الطبيعية وفي طبيعتها الارض ، ومن خلال تصدى الاسلام المستمر لرعاية الانتاج وتشغيل الايدي العاملة ، فقد اكدت الكثير من نصوصه في الحث والدفع على احياء الارض الميئة والمدرسة والمهملة أه التي راد اهدا .

فقد ورد عن النبي (ص) . ( من اهر ارضاً ليست لاحد فهو احق ) ( ١ ) ، وورد في حديث لاهل البيت (ع) ( من احيى ارضاً من المؤمنين فهو له وعليه طسقا ) ( ٢ ) و ( من احيى من الارض من المسلمين فليعمرها وليؤد خراجها الى الامام ، وله ما اكل منها ) ( ٣ ) وعي ذلك من الاحاديث . . فمن يبذل الجهد ويصلح الارض ويشق القع للسقى والاحياء يكون اولى بالاستفادة منها .

ولما كان الموات من الارض كه مر د ، هو ملك الامام

(١) اقتصادنا ٤١٦ .

(٢ و ٣) نقلا عن الملفه ص ١٨٤ .



( الدولة ) فان المأجور لها لا يملك رقعة الارض من يملك اولوية الاختصاص بها واحقية الاستفادة منها ، وهو لا يملكها باي حال من الاحوال وذلك ظاهر من أمور . -

ان قول النبي (ص) ( وهو الحق بها ) تخرجها عن ملكيتهم لها وتعطى لهم صفة الاحقية بها فقط . وقول الامام ( ع ) ( عليه طسقا ) نفيد دفع الاجر للامام عوض الاحياء وهو كانت لهم ملكيتها فلا معنى لدفع الطسق عنها ، ولكن لما كانت ملكيتها للامام والمأجور له حق الاحياء فيها فقط لئلا فرض عليه ضريبة عوض ومقابل احيائه الارض متمثلة بالطسق ، واما قوله ( ع ) ( هي له ) قال الامام كما ذكر تميد الاختصاص لا التملك

وورد في النسخة عن الشيخ الطوسي رحمه الله ، ( ماء الموات ) انهم لا ينضم وهي للامام خاصة . فان احياءها احد من المسلمين كان اول بالتصرف فيها ويكون للامام طسقا .

وهكذا يرى ان الاراضي الميتة قد اكد الشرع الخفيف على الاستفادة منها واستغلالها بشروط معينة وعوض بسيط متمثلة ( بالصريبة ) والتي يلاحظ الامام نسبتها بما يلائم

الطرف ، وذلك بحرج الاراضى الكثيرة من دور السكن الى دور الحركة والانتاج لتشغيل الايدي العاطية فيها . ويقضى على الاستغلال والحشع الذي قد اصاحب بعض الميوس في حالة تماكروم الاراس . وان الارض كما رأينا ليس لاحد الحق فيها الا بعد العمل فيها ، وبدل الجهد بها وهى مهينة لكل المسلمين بن لكل الناس من مسلمين وعبيد مسيحيين فلا مكان للاقطاع ولا شئ بلائقدها . ذلك الشخص الذي يمتلك المساحات الواسعة ويشتمل من شئ عمل الله فيها . من حلال الصورة التى قدمناها عن الارض في مسح المسح المسح يحي فيها .

وهذا الكلام يحرض الاراضى التى هي ممتدة باصلها ، وسؤال هـ يتبادر الى الذهن هو ما حسم الارض التى اندرست بعد ان كانت متبعة ؟ وهل تشمل هذا الحكم العلم كما نالسة الاراضى المينة ، بحسب على ذلك صاحب الرسالة السيد بحر العلوم (هـ) بقوله واما يحضرمي من نصح التذكيرة ما هذا لفظه : ( لو لم تكن الارض التى في بلاد المسلمين معمورة في الحال ، ولكنها كانت قبل ذلك معمورة جرى ملك مسلم ، فهو يحلو : اما ان يكون المالك معيماً

أو غير معين ، فإن كان معيناً ، فإنه إن يستقل إليه بالشرع  
أو العتية وشبههما أو بالأحياء ، فإن ملكها الشراء وشبهه  
لم تحدث بالأحد ، قال ابن عبد البر : اجمع العتية على أن  
هـ عرف بمقتضى مالك سيج مقتطع أنه لا يجوز حياؤه لأحد  
غير أربابه ، (١)

والكلام هـ مضمون أي فسمي بالنسبة للأرض المعينة  
والتي أهدت ، أما أن يكون عتوقه بالشراء ويحويه فتكون  
ملكاً خاصاً لا يجوز التصرف به إلا لأهله ، وأما أن يكون  
وبها حق شخصي نتيجة إحسانه ، هذا إن كانت مينة

وفي كلا الدورين لاحقاً أن تبقى الأرض معدومة من  
دور استثمار وإنتاج فلا بد من حل ، ولصورة الشرعية  
للتصرف بهذا الأرض يكون في حدة كونه ملكاً شخصياً  
متفقاً مراجعة صاحبها ، قال معروف ، والاستئذان منه  
في استعماله بموجب شروط يتفق عليها ، وإن كان  
غير معروف أو لا يشترط استعمالاً أو ليست له القابلية  
والقدرة على إدارة شؤونه ، فإن الحاكم شرعي هو الذي  
يجب إخراجها من عتيتها وموئها وبها مراجعة المالك ،

(١) نقلاً عن ألبلة ص ٢٧١ .

فيحسب في هذه الحالة التصرف بها من غير اذنة . ويكتفى  
بإذن الامام أو نائبه في احيائها مقابل دفع طقتها الى المالك  
وللامام ان يقبلها من يشاء .

وان كانت علوكة بالاحياء محترقة وذعت صاحبها عنها .  
فذهب الكثير من الفقهاء الى صحة احيائها ، وكون المحي  
الجديد احق بها من الاول بعد تركها لها ، باعتبار -الاول- انه  
لا يملك رقعة الارض ، بل له حق الاستفادة منها والاولوية بها  
وقد ذهب الى هذا الرأي جماعة من العلماء الاعلام  
مهم العلامة صاحب التذكرة ، وثاني الشهيدين في الروضة  
والمسالك وغيرهم ، بل في جامع المقاصد انه المشهور . . جوار  
تملك الثاني ( اي المحي الجديد ) لها بالاحياء لعدم قوله  
صلى الله عليه وآله ؛ ( من احبب ارضا ميتة فهي له ) ( ١ )  
ولصحيحة محمد بن مسلم عن الباقر ( ع ) قال ؛ رايضا  
قوم احيوا شيئا من الارض أو عمروها فهم احق بها وهي  
لهم ( ٢ ) وغيرها من الاخبار الدالة على تملك المحي الجديد  
بالاحياء لها ، لان هذه الارض اصلها مباح ، وان تركها حتى  
عادت الى ما كانت عليه صارت مباحة .

---

( ١ و ٢ ) نقلا عن النقة ص ٢٢٩

وجاء في صحيحة معاوية بن وهب قال ' سمعت ابا عبد الله (ع) يقول ' ( ايما رجل اتى خربة يائذة ، فاستخرجها وكرى انهارها وعمرها فان عليه الصدقة ، فان كانت ارضا لرجل قومه فغاب عنها وتركها ، فاحرقها ثم جاء - بعد - يطلبها فان الارض لله ولمس عمرها ) (١) فليس له حق فيها ما دام تركها وعمرها رجل عية .

وورد في صحيحة الكاظمي عن ابي جعفر (ع) قال وجدنا في كتاب علي (ع) ( فان تركها أو أحرقها فأخذها رجل من المسلمين من بعده فعمرها وأحيانا ، فهو أحق بها من الذي تركها ، فيؤد خراجها الى الامام من اهل بيتي . ) (٢) وهكذا نرى من السيل الوارد من الاخبار والاحاديث والآراء الفقهية . ان كل ارض حرة اجدد الاسلام احياءها واستثمارها مهما كانت شكل ملكيتها . ليجريها من العطل وليست فيها الحياة . ليريد الانتاج ويكثر الموارد ويقضى على الاقطاع والاحتكار والمساكن التي ترافق الحياة الزراعية توسيعه لرقعة الارض المستعملة وتهيئه سبل العمل فيها باخراجها عن مواتها وعطلتها . .

---

(٢١) نقلا عن البلغة ص ٢٤٤ .

## الملكية الخاصة

وهو النوع الثالث من انواع الملكيات في المذهب الاقتصادي للاسلام ، وقد مر ما فيما سبق الحالات المعينة لكل من ملكية الامة و ملكية الدولة الخاصة بالارض وعليها الان ان نستعرض الحالات التي يصبح فيها ملك الارض ملكية خاصة وذلك في موردتين .

١ - الارض العامرة شرياً في البلاد التي اسمع اهلها طوعاً

تحدثنا فيما سبق عن مفهوم المدن اسلمو طوعاً ، وقلنا انهم مدن دخلوا في الاسلام من على ايدهم بصادقته ومباغتتهم بعظمه افكاره وتشريعهم ، كاهلي اندونيسيا والبحرين وقدماء ان الارض الميئة في بلادهم وكذا العامرة طبيعياً تكون ملكيتها للدولة .

اما الارض العامرة شرياً وقت دخولهم الاسلام فهي على المشهور مملوكة لاهلها ليس عليهم فيها شيء عنه الرقابة ،

لان الاسلام يمنح المسلم بالاختيار والرغبة ، ارضه وما له من الحقوق التي كان يتمتع بها قبل اسلامه ، ومن ضمنها الاحتفاظ بملكياته الخاصة لاراضيه والتي كانت بحياة فيحق له التصرف بها بالبيع والشراء وغير ذلك من العقود مادام قائماً لعمارتها من غير خلاف بين العلماء .

اما اذا حررت الارض ونعمت الاهمال مما يكون حكمها؟ الظاهر استمرار ملكية الارض لاصحابها ، ولذلك فقد ذكر الفقهاء انه لا يجوز احيائها الا بعد الاذن من صاحبها ان كان معروفاً والاتفاق معه بشأنها ، وان لم يكن معروفاً ولا تبقي الارض معطلة غير مستثمرة ، بل يتولى الامام نصريف شؤونها نيابة عن صاحبها ، ولذلك لا يحق التصرف بها الا بعد الاستئذان منه .

قال السيد بحر العلوم (ره) في بلفته ( وان كان صاحبها معروفاً أو كانت حراجية لا يجوز الاقدام عليه بالاحياء ، لكونه مالا مموكاً لا يجوز التصرف فيه الا باذن مالكه ، نعم للامام عليه السلام أو نائبه أخذها وتقبيلها عن يعمرها بصفة منها وعليه دفع الاجرة الى صاحبها . انكسره ادفع للمسلمين واحساناً عماً ودماً على المحسين من سبيل ) .

وفي صحيحة الحلبي ( عن الرجل يأتي الارض الخربة الميتة  
يستخرجها ، ويجري انهارها ويصمرها ويزرعها ، ماذا عليه؟  
قال فليؤد اليه حقه ) ( ١ ) .

وهكذا يرى ان الارض التي اسلم اهلها طوعاً تكون  
ملكاً حاصلاً لأصحابها وتستمر هذه الملكية حتي بعد خرابها  
وان المعني لها يجب ان يؤدي حق ذلك الى صاحبها ان  
كان معروفاً والا فيستأذن من الامام في احيائها عوض استغلاله  
لها لقاء حصة من الررع أو المال

٢ - اراضي الصلح التي تم الاتفاق شأنها انها ملك لأهلها  
وهذا النوع من الاراضي كما مر بها يحص البلاد التي  
قصدوا المسلمون لفتحها ، فلم يقاوم اهلها جيوش المسلمين  
بشكل مسلح . ولم يدخلوا في الدين الاسلامي ، وانما تعاقدوا  
مع المسلمين على صلح بينهم على ان يعيشوا تحت ظلمهم . .  
فان كان من سود الصلح ان الارض لأهلها وأصحابها مقابل  
دفعهم الجزية للمسلمين ، صالحهم الامام أو نائبه على ذلك ،  
معتزلاً بملكيته الخاصة على اراضيهم التي دخلت في بنود

---

( ١ ) البلغة ص ٣٤٤ .



الاتفاق سواء العامر بشراً منها أو طبيعياً أو الموات . أما إذا لم تذكر هذه الاصناف كلها ، فإن الموات والعامرة طبيعياً تكون ملكاً للدولة الإسلامية .

وللامام الريادة والتقيصة بعد انتهاء مدة الصلح . لأنه صلح من جديد ، والارض حينئذ تصبح ارض صلح في العرف العقبى . فيجب تطبيق ما تم عليه الصلح بشأها ، ولا يجوز الخروج على مقررات الصلح بأي حال من الاحوال فقد ورد في كتاب الاحوال عن رسول الله (ص) : ( انكم لبعكم ثقاتلون قوماً ، يفقدونكم باموالهم دون انفسهم وابنائهم ويصلحونكم على صلح ، فلا تأخذوا منهم فوق ذلك ، والله لا يعمل لكم ) ( ١ ) .

وورد عنه (ص) : ( ألا من ظلم معاهداً أو أقمعه أو كلفه فوق طاقته أو أخذ منه شيئاً بغير طيب نفسه فإنا جميعه يوم القيامة ) ( ٢ ) .

وهذه هي الصورة الثابتة لتملك الشخصي للارض في التشريع الاسلامي ، ولذلك يحق لاصحابها بيعها والتصرف بها تصرف المالك بملكه وذوي الحقوق بمقوقه .

فقد ذكر في كتاب الجهاد في شرح قول المحقق : ( كل  
أرض وجدت صلحاً بين لأربابها . . )

أما الخراج الذي يستحصل من هذه الأراضي فيكون  
مصرفه كمصرف العائم ، فيخرج منه الخمس أولاً ، ثم  
يعطى الباقي للمجاهدين ، ولو كان مأخوذاً بالانقضاء والدفعات ،  
هذا في زمن الإمام ، وأما في عصر عينته فتعطى مواردها  
للمتشبهين بالمجاهدين من الجند والعسكر وحماة الثغور ،  
لأنهم بمنزلة المجاهدين

فقد ذكر ابن أدریس الحلبي صاحب السرائر قوله : ( وكان  
المستحق للجزية على عهد رسول الله المهاجرين دون غيرهم  
على ما روي - وهي اليوم لمن قام مقامهم مع الإمام في سرية  
لإسلام ، والذب عنه ، ولم يراه الإمام من الفقراء  
والمساكين من سائر المسلمين ) (٢)

# اصلاح الاراضى واعدادها

كان واضحاً من البحث السابق كيفية مسح المجال الكافي للأفراد في احياء الارض والاستفادة منها في اصلاحها وايصال الماء اليها ومكافحة الآفات عنها وما الى ذلك

ولكن هل نرى ان ذلك الأمر يحتسب بالأفراد فقط ، وان الدولة عارية المسؤولية من هذا الجانب وانها تأمر وتنتظر التنفيذ فقط وتقف موقف المتفرج من ذلك كله . ان حصل من هذا شيء فبما حصل ، والا فالأمر لا يهمهم ، كلا والف كلا فمسؤولية الدولة كبيرة وخطيرة تجاه الحفاظ على مصادر الثروة الطبيعية ، ومن واجبها بذل الجهد المناسب لاستصلاح الاراضى وشق البرع وحفر الانهار ، وانشاء الميازل وبناء السدود وتشبيد القناطر والجسور وما الى ذلك باعتبار ان هذه الأمور لا يتقدر عليها الأفراد من الساحة المادية والعنية ، فالدولة لابد ان تقوم بذلك رعاية لواجبها اراء الامة ، ولا بد ايضاً حين ترى الحاجة والمصلحة كائنة من ان تأسس المصارف الزراعية للتسديف ونكرى الانهار

وتستورد الآلات الحصد والحراثة ومضخات المياه والبذور  
المحسنة وتزود الفلاحين والمزارعين بالخبرات العلمية اللازمة  
وبموجودها فيلزم عليها القيام بكل ذلك بحكم مسؤوليتها .  
وتتصير الدولة في هذا الجانب أوفى قسم منه مع تمكنها  
عليه يعتبر خيانة بحق الاقتصاد الوطني وبحق الأمة التي  
تروم الاستفادة من مواردها الطبيعية في التخفيف عن كاهها  
وتوفير العيش الكريم لها ولاطفالها .

وقد وردت الكثير من النصوص المرسدة الى الولاية لتحقيق  
ما من شأنه ان يدر الربح الوفير للمواطن والدولة ، والصحة  
التأريخية لدولتنا الاسلامية تظهر اهتمام الدولة بهذه الشؤون  
ورعايتها لها وذلك ليس ببعيد عما هو واضح من  
كتب الامام علي «ع» الى ولاته . .

## اين مكان الاقطاع

من خلال استعراضنا لحكم الارض في التشريع الاسلامي ماذا نرى ، واين مكان الاقطاع منه ؟ اين مكان الاقطاع حينما نرى ان اكثر من ٩٠٪ من اراضي الوطن تكون ملكيتها اما للامة او للدولة وان مجال الاحياء والعمل فيها مفتوح على مصراحيه لكل فرد من افراد الامة ، اين موقع الاقطاع من ملكية هذا لونها ولا يملكها باي حال من الاحوال ان تصبح اداة للاستغلال والاستعباد وتسخير الآخرين وامتصاص دمائهم ، واين مكان ذلك الشخص الذي يقرض شروطه الباهضة واستبداده وغطرسته من المتملكن به لسيطرته على الارض التي تعتبر اكبر وسيلة انتاج مادام لا يملك منها شيئاً وان ملكه محدود ما يقدر على احيائه .

ومادام لا يستطيع ان يقتطع اى جزء الا باجارة واذن من الامام، وان علاقته للارض مادام مستغلاًها مستثمر أخيراً انها ، ولو سمح له باقتطاع اكثر مما يستطيع سيتبين ذلك من خلال اهماله لها وتعطيلها وستعمره الدولة من انقائها تحت

حورته لعطلتها، وتؤخذ منه خلال مدة اقصاها ثلاث سنوات،  
وابن مكان الاقطاعات الكبيرة اذا طبق عليها هذا  
القانون، تلك الاقطاعات التي ظهرت في ظروف اجتماعية  
غير اسلامية . . انها كلما ستصادرها الدولة بحكم  
التشريع الالهي . ونخلصها من ملك الایدی المستغلة التي  
ابقتها معطلة دون ان تستثمرها

ولمادا تكون الصلة بالمستغل والارض قد فتح الاسلام  
بجال استغلالها لكن راعى وحديثا عن موقف الاسلام من  
الاراضي الميتة ليس بعيد، وان اصداها مباح لجميع حتى  
التي همرت وتركزت فترجع الى اصلها في الاصلحة .

فتشريع هذا موقعه من الارض، ونظام هذا تعطيلها  
لاستغلالها، يجعل الجهد والاعمال وسيلة للاحتصاص بها،  
ولا يجعل اي سبيل اخر غير ذلك، ودين يكمن فيه عصر  
الاستغلال والعمل مباح للمسلمين والاستثمار مفتوح للراغبين  
والتشجيع والدفع كائن من قبل القاطنين بالامر .

ان تهماً باصله تلتصق وان ادعاءات تنفق على الاسلام  
وشريعته السامقة ولعل مرد الكثير من ذلك هو الجهل  
بالحكامه ونظامه فهلا تبجناه ووهياء واعطيناه النصف من انفسنا.

وسؤال ربما يرد هنا اين موقع الملكية الخاصة في الاسلام؟  
والجواب قد مررنا به من خلال البحث المتقدم ، ذلك ان  
صور الملكية الخاصة تنحصر في موضعين .

١- ملكية الارض الناجمة من اسلام اهل مصقة من المناطق  
واستجابتهم للدعوة الاسلامية صوعاً ، ولعل السبب في ذلك  
هو الترغيب في اعتناق الاسلام والدخول في دين الله ، بحيث  
ان من التوقع اعراض الكثير عن يملكون اراضي عن الاسلام  
اذا علموا ان دخولهم في الاسلام يعني مصادرة اراضيهم  
وملكياتهم . . . وعلى سبيل القرص ان لدى العصر منهم  
اقتاعات كبيرة قد حولهم في الاسلام واعتسفهم له سجعراً  
تلك الاقطاعات وبمرفها خلال جيل أو جيلين أو ثلاثة  
على أعلى الاحتمالات بحكم نظام الارث الاسلامي ، ومع  
ذلك لا يعوننا ذكر مسؤولية الدولة في هذه الحالة في تهيئة  
ما يلزم من شق الامهر وحفر السزع . للاستفادة من  
الاراضي الميثة واستغلالها من قبل المواطنين وفقاً لتقواعد  
العممة في هذا السدد حيث كما نعلم ان الاراضي الميثة اتي من هذا  
النوع تكون ملكيتها للدولة وبذلك تستطيع ان تحرر الفرد  
من اليؤس والضيق متحريره من اسار كبار الملاكين نتيجة

## استغلال الاراضي المبتة

٢ - والصورة الثانية في صحة الملكية الخاصة في التشريع الاسلامي تنطلق من دخول الارض في دار الاسلام بصفة -د- صحح يمس على منح الارض للمصالحين ، وهذا الدون من الملكية لا يتحمل الاسلام وزره ومسؤوليته ، بحيث ان ما يطبق في الارض المصالح عليها من قوانين وانظمة لا تمت الى الاسلام بصلة بل هي قوانين اخرى لا يتحمل الاسلام تبعاتها بأي حال من الاحوال ولذلك فلا يمكن لصق المضاعفات التي تمتع عنها ، التشريع الالهي لاني بعيدة عنه .



# ملكية الدولة وملكية الامة

ان الفرق في المشأ بين ملكية الدولة وملكية الامة ، ان الاولى تشمل الواردات الخاصة بملكية الامام المتعنتة في ما يخص بحث الاراضي ، باراضي الاعمال والموات باضافها المتعددة وفقا لنصوص العقبة التي ذكرناها عند الحديث عن اراضي الموات .

اما الواردات التي استحصل من الاراضي المفقوحة عبوة فتدرج تحت عنوان ملكية الامة لان هذا اللون من الاراضي كما استعرضناه من خلال الاحاديث والنصوص العقبة ملك للمسلمين ، فالاموال المستحصلة من هذا الجنب لهم ، تسلم للامام باعتباره نائباً عن الامة وهو الذي ينولى صرفها في شؤونهم . ومن المعلوم ان الاراضي الخاصة بالدولة يحق للامام ان يهب قسماً منها أو يبيع ويتصرف بها في حدود المصلحة الاسلامية باعتبارها ملكاً له . قال صاحب التذكرة في اراضي الانفال ( انها للامام خاصة فكان له التصرف فيها بالبيع وغيره ، بعكس ملكية الامة فليس الامام مالكاً لها .

فلا يحق له ان يهب قسماً منها أو يبيع بعضاً منها لأمها  
خارجة عن حدود التصرف المطلق له . قال العلامة الحلي  
( وهذه الاراضي « اي المفتوحة عبوة » لا يصح لاحد بيعها  
ولا هبتها ولا وقفها . لتوقف ذلك على الملك ، وقد قدما  
ان المتصرف فيها غير مالك لها وأنها لجميع المسلمين ) ( ١ )  
هذا من ناحية تحديد لولاية كل صنف منها :

والمقصود بملكية الدولة ( أي ملكية الامام ) هي ملكية  
المصوب لا الشخص ، فالامام - لك لها بسط مصلحه باعتباره  
الوكيل والممثل عن الامة في تطبيق شرعة الله ولو انفرد  
ذلك الحاكم سقطت عنه كل الاعتمارات التي تغوله التصرف  
في اموال الدولة واملاكها وكذلك ولايته على الامة

أما من ناحية صرف مواردها فان الثروات التي تملك  
ملكية عامة ، تصرف فيما يعود بالنفع لتحقيق مصالح الامة  
وتلبية حاجاتها في ابناء المصالح وشق الطرق وانشاء  
المستشفيات وتوفير العلاج وتهيئة مستلزمات التعليم ونحوها  
من الخدمات الاجتماعية المختلفة التي تحقق المصالح العام  
للامة دون اختصاص ببعض الامراء بها دون الآخرين إلا ان

---

( ١ ) تذكرة الفقهاء ص ٤٠١ .

يحق ذلك مصلحة اجتماعية عليا .

أما واردات أملاك الدولة فتصرف في سبيل نشر العقيدة الإسلامية في ربوع خارجية وتمكين الإسلام من النفوس في الدحل ولايجاد مصالح مشروعة كتأمين رؤوس أموال لمن هو بحاجة من أفراد المجتمع ضمن قدرة الدولة على ذلك وبما يحقق المصالح العام .



## منطقة الفراغ

وتعرف منطقة الفراغ باب ( ) الجانب المتغير من التشريع الاسلامي والذي يستسطه الحاكم الاسلامي من الخطوط الثابتة بناء على صلاحيته ووفقاً لمقتضيات المصلحة العامة ( ) .

والمعلوم ان المبدأ الاسلامي يشتمل على جانبين .  
الاول : ما يسمى ( الدستور ) وهو عبارة عن الخطوط العريضة للتشريع الاسلامي والتي يرسم هيكله بشكل واضح وهذه الخطوط ثابتة على مر الزمن ، لا تقبل التعديل والتعديل وعلى صوتها ومن روحها يحفظ النظام لتطبيق النود الشرعية .  
والقسم الثاني هو ( المصداق ) وهو الجانب المتغير من التشريع الاسلامي والذي يصاغ من روح تلك الخطوط الثابتة للدستور الاسلامي . وهذا التعديل يحفظ فيه الزمان والمكان والظروف الاخرى ويجب ان لا يخرج ابي حال من الاحوال عن الهيكل الدستوري للتشريع الاسلامي . فمثلاً اوجب الاسلام اعطاء الفقير ما يكفي حاجته من بيت ما

المسلمين في أية الركام فاعطاء الفقير حاجته يعتبر خطأ ثابتاً  
للدستور الاسلامي ولكن يرى صورته متغيرة في المجال  
التطبيقي من زمان الى زمان فبالامس كانت حدود الصرف  
صيقة بسيطة تختلف فيه عن حاجات اليوم المتطورة والمتزايدة  
ولا يمكن ان يساوى الحاكم الشرعي بين فقراء اليوم  
والامس في العطاء لاختلاف الظروف . فصورة  
النعم في العطاء هي التي تضمن جاذب ( النظام ) في  
التشريع الاسلامي وفقاً لتقدير الحاكم الشرعي الذي يجب  
ان لا يتعدى الخطوط المريضة . تحقيقاً لمتطلبات الاهداف  
الخدمة ففي المثال السابق لا يحق له اعطاء من لا يطبق عليه  
هذا المصطلح ( الفقير ) بأي شكل من الاشكال .

ومن الواضح ان هذه الامور ليست احكاماً دائمية وانما  
هي احكام وقتية يفرصها الطرف المعين ويحددها ولي الامر  
بدء على الصلاحيات التي يتمتع بها في سد الثغرات وملء  
الفراغ الذي يواجهه في المجال التطبيقي وصفه حاكماً  
اسلامياً . . ولو قدر ان يجمد التشريع عن اعطاء هذه  
الصلاحيات لحاكم الاسلامي لما استطاع ان يسامر التطور

الزمني ويُلبي الحاجات المستمرة والمتجددة في مجال الحياة العممية . . . ولا يمكن عند ذلك أن يستجيب التشريع لحاجات الأمة المتطورة والمتجددة عن مر العصور وبذلك يكون التشريع الاسلامي صورة مشوهة لا يمكن قطف ثمارها بالشكل المطلوب .

وسرى كيف يكون تأثير منطقة العراق على حقيقة البحث الذي بين ايدينا في مجاله التصيقي ومن الجدير بالذكر ان الرسول ( ص ) قد ملء العراق الدم حادقه في المجال الاقتصادي في ظروف المجتمع الاسلامي الذي كان يعيشه . وهكذا فعل بعض لائمة ( ع ) ( ر ) باعتبار ان المذهب الاقتصادي في الاسلام لا يمكن ان يتم بدون ادراج منطقة العراق ضمن البحث ( ر ) وإذا اعملت منطقة عراق ودورها الخطين وان معنى ذلك تجريته امكانيات الاقتصاد الاسلامي والمطر الى العناصر الساكنة فيه دون العناصر المتحركة ( ١ ) .

---

(١) اقتصادنا ص ٢٦٢ .

# أصلاحيات الحاكم الشرعى

الدولة الإسلامية تمثل الراعى والمشرف على شؤون الإسلام والمسلمين ، فمن حقها أن تتدخل في كل ما يتعلق بتطبيق الشريعة على المسلمين وتلاحقهم في ذلك . وتقيم الحدود ، وتعلن موازين الحق تطارد الظلم ونشر الأمن . وليس هذا القدر يتعلق في الثابت من الأحكام وحسب ، بل يمتد الى منطقة الفراغ والتي تشكل عصباً مهماً في تكامل التشريع الإسلامي . .

والحديث هنا عن الأرض وما يشملها من صلاحية تدخل الدولة على أساس حقها في ملء منطقة الفراغ فقد مر بنا المبدأ القائل : ( من عمل في أرض وانفق عليها حتى احياها فهو احق بها من غيره ) (١) والذي يعتبر في نظر الإسلام أمراً عادلاً ، لأن من العيب مساواة من انفق جهداً على أرض ومن لم يعمل فيها اي شيء من ناحية الحقوق التي يتمتع بها . ولكن يمكن لنا ان لا نعتبر ذلك منسجماً

---

(١) اقتصادنا ص ٦٣٩ .

مع العدل اذا طبق في عصر الالة المعقدة والمكنكة الزراعية حيث باستطاعة الفرد ممارسة عملية الاحياء بشكل هائل وبمساحات واسعة بفضل استخدام الآلات الزراعية الصالحة من مصحات وحاصدات وحارثات ومجروشات ، معكس الحالة الاولى والتي لا يتسنى للفرد الا مباشرة الاحياء في حدود بسيطة فيها فهل يمكن ان تسمح الدولة والحاكم الاسلامي بالاحياء المطلق تمشياً مع النص السابق الذي يحكي الاطلاق في السماح بالاحياء والذي ان قسنا في صورة الاحياء الجديدة ربما يؤثر على مبدأ العدالة الاجتماعية ومصالح الامة فيحرم صغار العلاحين والعمال من ممارسة عملية الاحياء نتيجة غلق المجال امامهم وبالتالي يتعذر الاستفادة من هذا الحق الذي شرع لعامة المسلمين .

الحق ان مسؤولية الدولة تنبني هنا في شعص حاكمها الشرعي للتدخل في ايجاد حالة التوازن الذي يحقق العدل ، ويشرع الحاكم بملاء منطقة الفراغ وفقاً لصلاحياته لدرء المفسد التي تتولد مع الظاهرة الجديدة ، يسمح بالاحياء سماحاً عاماً في الحالة الاولى في عهد المحراث البسيط والعمل اليدوي ، ويمنع الافراد في العصر الثاني - منعاً تكليماً -



عن ممارسة الاحياء ، الا في حدود تتناسب مع اهداف  
الاقتصاد الاسلامي وتصوراته عن العدالة في طرق الخطوط  
العامّة التي تحقق الاستجمام والتوازن في المجتمع المسلم . .  
وقد طبق الرسول الاعظم (ص) صوراً من صلاحياته بملء  
منطقة القراع بوصفه حاكماً اسلامياً لارسلوا ومن اراد  
الاطلاع على ذلك فليراجع اقتصادنا .

ويجب على المسلمين اطاعة ولي الامر والرضوخ لحكم  
الدولة وخاصة في الامور العامة حتى وإن خالفت بعض  
اوامرها اراء بعض المجتهدين تمثيلاً مع قوله تعالى ( يا ايها  
الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول وأولي الامر منكم )  
فاطاعة اولي الامر واجبه بحكم الامر المقتن بالآية الكريمة  
إلا ان يعمل ولي الامر حراماً أو يحرم حلالاً . فلا طاعة  
له عندئذ على المسلمين ، فاطاعته مقترنة بالتزامه الخط الشرعي  
فإذا انحرى عنه تجب مخالفته بل يجب عرله . . وجاء في  
اقتصادنا ، صفحة ٢٦٣ ( ان المذهب الاقتصادي في الاسلام  
يرتبط ارتباطاً كاملاً بنظام الحكم في مجال التطبيق . وما لم  
يوجد حاكم أو جهاز يتمتع بنفس ما كان الرسول الاعظم  
صلى الله عليه وآله يتمتع به من صلاحيات ، بوصفه حاكماً

لا نبياً ، لا يحتاج من مملكة العراق في المذهب الاقتصادي  
بما تعرضه الاهداف الاسلامية وفقاً لظروف ، وبالتالي  
يصبح من المنعذر تطبيق المذهب الاقتصادي كاملاً بسحب  
نقط ثماره وتحقق اهدافه )

وهكذا نرى ان لابد للحاكم الاسلامي من صلاحيات  
تمكّنه من ملء الفراغ التشريعي وتحقيق الانسجام الكامل  
بين العصر الثابت والعصر المتحرك من التشريع الاسلامي  
وذلك لن يتم الا اذا قلنا بصلاحيات الحاكم الشرعي لذلك .  
هذا وقد ذهب قسم من فقهاء الى ولاية الفقيه العامة على  
الامة تمكياً له في اعطائه الصلاحيات الخاصة لتطبيق شرعة  
الله على حدود ما يرى ووفقاً للمحدود المرسومة . . وقد ذهب  
الى هذا الرأي من علمائنا المتأخرين المجتهد الكبير السيد  
الحسيني حفظه الله .

## حاجة الأحياء إلى إذن

استعرضنا فيما سبق الأرض الخراجية - أي التي وقعت عبوة - سواء كان الميث فيها أو ما كان محيى وأندرس وأهدل وقدنا أن لا بد في أحيائها من إذن ورخصه سواء كان ذلك من الإمام أو نائبه أو المرجع الديني ، لأن هذه الأراضي ملكة للمسلمين لا يجوز التصرف بها إلا بعد استجازة من يمثل المسلمين وهو الإمام أو نائبه ، وكل تصرف فيها من دون إذنه واستجازته باطل . .

أما أراضي الموات من ملكية الدولة ، محتدق اشكالها ، فلا يصح التصرف فيها إلا بإذن من يمثلها وهو الإمام ، فلا يجوز أحيائها والاحتصاص بها من غير إذنه في زمن الحضور

وقد اجمع على ذلك كثير من فقهاء الشيعة فقد ذكر صاحب الجواهر ما نصه . ( أما أن إذنه شرط في تملك المعني فظاهر التذكرة الإجماع هي الخلاف دعواه عريساً

بل في جامع المقاصد لا يجوز لاحد الاحياء من دون اذن  
 الامام وانه اجماعي عبدا . وفي المعانيخ الاجماع على انها  
 تملك اذا كان الاحياء باذن الامام . وفي المسالك لا شبهة  
 في اشتراط اذنه في احياء الموات فلا يملك بدونه اتماقاً  
 الى قاعدة حرمة التصرف في مال الغير بغير اذنه . وفي  
 الحديث السوى ( ليس للمعمر الا ما طابت به نفس  
 امامه ) ( ١ ) .

وقد العلامة في التذكرة ( وهذه - اي اراضي الموات -  
 للامام عبداً ، لا يملكها احد وان احيائها ما لم يأذن له الامام  
 وادبه شرط في ملك المحي لها عند علمائنا وواقعنا ابو  
 حنيفة على انه لا يجوز لاحد احيائها الا باذن الامام لما  
 رواه العامة عن النبي (ص) انه قال ليس للمعمر الا ما طابت  
 به نفس امامه ، ومن طريق الخاصة حديث الباقر السابق  
 الذي حكى ما وجدته في كتاب علي (ع) ولان للامام مدخلا  
 في النظر في ذلك ، فان من يحجر ارضاً - ولم يبنها طارئة -  
 بالبناء والترك فافتقر ذلك الى اذنه ) ( ٢ )

---

(١) جواهر الكلام ج ٦ ص ١٩٤ .

(٢) تذكرة العقباء .

وهكذا تبين ان عملية الاحياء لا بد ان تقترن بالاذن المبيح للتصرف . وان كل عملية احياء غير مقترنه بالاذن من الامام في زمنه تعتبر باطلة وله الحق في مصدره الارض اذا لم يقر الامام شرعية احيائها لصورة تتعلق بالصالح العام . اذن فالاذن شرط اساسي لصحة الاحياء وامر لا بد منه كما هو واضح وصريح من خلال الآيات والاحاديث المارة الذكر . .

## الاذن في زمن الغيبة

من خلال الروايات السابقة التي مرت بنا والتي تنخصر الاستثذان من الامام في التصرف بالارض باعتباره مالكا لها نعلم ان ايس فيما تخصيص أو تحديد في زمن الحضور دون الغيبة ، بعدم حضور الامام في زمن الغيبة لا يعني تجميد هذا البند فان كان هنالك حاكماً اسلامياً مبسوط اليد يقوم مقام الامام فأمر الاذن ينتقل اليه لانه الولي النائب عن الامام وما كان للامام ينتقل اليه بحكم الولاية .

حيث ان قاعدة قبح التصرف في مال الغير لا تختص بزمان دون زمان ، فتكون مقتصرة على زمن الحضور دون الغيبة وخاصة اذا وجد الحاكم الاسلامي المبسوط اليد ، تحشياً مع الحديث الشريف ( ليس للمرء الا ما طاعت به ) من امامه ( ، كما ان احاديث الاحياء . كقوله ( ع ) : ( من احب ارضا مبيته وهي له ) لا تدل الا على اولوية الاختصاص بالملك وهذا لا ينافي وجود شرائط اخرى للملك وفي مقدمتها الاذن .

ولو قلنا بدلالتها على ذلك فانه لا يعي حكمه شرعياً  
ثانياً على طول الخط بل هو صورة تطبيقية لنظام الملكية  
وأمر الاذن بيد الامام ، ويكون طبقاً لما يحقق المصلحة  
الاسلامية . .

ان الرأي الفقهي الذي يذهب الى ان المستفاد من  
حديث الاحياء هو الاذن المطلق يعطل ذلك بقوله ( لو لم  
نقل بذلك - ويقصد الاذن المطلق - لامتنع الاحياء ) كما  
ذكره صاحب الجواهر ، واصبحت الارض كلها بوراً ثم نذر  
الاذن في زمن العيبة ، وهذا الامر صحيح لو افتقد العصر  
حاكماً اسلامياً مسووط اليد مانعاً عن الامام ولم نقل بولايته  
العامة ، اما مع وجوده فلا بد من الاذن ، والا لشاعت  
الفوضى واضطربت موازين العدل في استغلال الارض واكل القوي  
الضعيف ولظهرت الاقطاعات الكبيرة نتيجة استغلال اصحاب  
الثروات الكبيرة لمساحات شاسعة من الارض ، وحرموا  
الآخرين من الاستفادة منها ، لا يملكون شيئاً من المال نتيجة  
الصيق ، وهذا ما هو قطعاً للمصلحة الاجتماعية التي يسعى  
الاسلام جاهداً لتحقيقها . .

ان من المأمون ان تتولد مشكلة الاقطاع وما يترتب عليها

من المعاسد وما تجره من ويلات وما يعقب ذلك من نظام  
 طبقي صارخ وصورة اجتماعية غير متوازنة نتيجة قولنا  
 بالاحياء المطلق . . فلا بد ان نقول ان الاذن في زمن  
 الامام أو الحاكم الاسلامي ( نائبه ) في زمن الغيبة هو  
 الامر المصحح للتصرف . اما في حالة عدم وجود من يرجع  
 اليه في هذا الامر فحيث يمكن ان يكون التصرف وفقاً  
 للاطلاقات العامة التي نخلصنا من حرج امتناع الاحياء  
 علماً بأن هنالك رأي يقول بان الاذن مطلق في كل  
 الظروف نتيجة الاطلاقات العامة الصادرة من اهل البيت (ع)





## الأرض تصادر

مر بنا قبل قليل عديم صحة التصرف في الأراضي الخراجية الفاقدة لأذن الإمام من الأراضي المفتوحة عنه . وكذلك يكون التصرف باطلا في الأراضي الميثة من ملكية الدولة اللامقرونة بموافقة الإمام في زمن حضوره وكذلك في زمان الغيبة إذا كان هناك حاكم إسلامي مسوط اليد . فإدما يعني ذلك ، النسبة للأرض المحيطة من دون أدن الإمام . أن ذلك يعني واحد من أمرين : إما أن الإمام أو الحاكم الإسلامي يقرهم على تصرفهم في الأرض ، لمعاط عدم معارضتها للمصلحة الإسلامية ، ويصح تصرفهم فيها ، وفي حالة عدم إقرارهم على تصرفهم هذا فمن حق الحاكم الشرعي مصادرة الأرض منهم وكافة الحقوق التي نشأت من هذه التصرفات والامشروعة ، باعتبار أن صحة التصرف مسوطة الأدن ، فإذا افترقت الأدن ، أصبحت أطرة بحيث تصادر الأرض من قبل الإمام . ولو نظرنا إلى واقع الأرض الموجودة في الوطن الإسلامي

اليوم لرأينا امثلة كثيرة على التصرفات الا ماذونة مشكلة  
اقتطاعات كثيرة فيمكن للامام اذا رآها مخالفة لمصالح  
المسلمين والدولة ان يصدر حكما بمصادرتها ويوجه له  
ضربة ماحقة ويعيدها الى الدولة حيث السامح الاحياء  
ما يحقق التوازن الاجتماعي والمصلحة العامة وفق قرار  
يصدره بذلك باعتبارها فاقدة للمعصية المصحح للتعرف فيها  
وهو الاذن من الامام .



## الدولة .. والاستغلال

لو تمشيما مع الرأي القائل صحة التصرف في الاراضي الميثة من قبل الاشعاعس الذين احيوها والشاعة في ملكيتها للدولة . في عهد الغيبة مطلقاً سواء وجد الحاكم لاسلامي المـسـوط اليد ام لم يوجد استناداً الى الاطلاقات التي مرت بها . ولكن كانت بعض التصرفات فيها احجاف للآخرين وادها غير محققة للعدل الاجتماعي ، وان عصر الاستغلال والامانة واضح في ذلك ، فمادام يكون الموقف اراء هذا التصرف المسمى ؟ أتبقية الدولة دون ان تعكر صفوة ونمسه بشيء ام تفعل شيئاً آخر ؟ وماذا . .

مسؤولية الدولة : هذا تيري مسؤولية الدولة في حماية

---

الضعيف وصيانة الاقتصاد واشاعة العدل . فادامساء شخص التصرف في احيائه للارض وتأكدت الدولة من امانيته واستغلاله للآخرين واجتماعه بحقوقه حاولت منعه من ذلك وايقافه عند حده بمعالجة الموقف بالشكل الملائم ، كأن تعوت الفرصة عليه في استغلاله للآخرين بتهيئة الفرص المناسبة لهم للعمل في شروط

مصممه وعادله .. فإذا كانت دولة مثلاً على أحياء أراضي جديدة  
وعمارتها وشق الطرق وحفر الأنهار واتصال الماء إليها وتمكين  
من يريد استثمارها بدون عوص تشجيعاً لهم وتقديم الخدمات  
المهاسنة من سلف وبذور وأعانات .. تركته وما يملك من  
حق ، بعد أن فتحت أبواباً أخرى للعاملين ومنعت احتكاره  
واستغلاله لهم وقطعت عليه سبيل ذلك بتهيتها العرص  
الجديدة لكل من يريد العمل .

وهنا لسأل أنفسنا سؤالاً آخر وهو لو فرضنا بأن الدولة  
لا تملك الموارد المائية اللازمة والكافية لكل ائدي ذكرنا ..  
فما العمل حينئذ ؟

لعل من الواضح ايضاً ان من واجبات الدولة ايقاء  
المسئء عند حوده ، وغل يد المستغل وعدم تمكينها من أن  
تبطش بالصعماء .. بمواقفنى الامر مصادرة حق اصحاب  
الملكيات الكبيرة المؤثرة على مبدأ العدالة الاجتماعية فلا تردد  
في ذلك مقابل التهويفض العبادل صعباً للاساءة وايقافاً  
للاستغلال وحداً للتصرفات المحظرة ، لتوازن الاجتماعي ..  
والاسلام لا يسمح بصور غير نزيهة في بحال العلاقات  
الاجتماعية والاقتصادية في مجتمع المشهود تمثيلاً مع القاعدة

التي منها الرسول الاعظم (ص) ، ( لا ضرر ولا ضرار ) .  
مع وجود الاستغلال . وعدم التمكن من منع المستغل مع  
الاحتفاظ بحقه ، عند ذلك يجب ايقاف اساءته ولو بمصادرة  
حقه في الاحياء مقابل تعويض العادل . استنادا الى القاعدة السابقة  
ومكدا يكون موقف الاسلام بالنسبة لاي حق أو ملكية  
تنتج نفس التأثير السابق .

ويعمد الحاكم الاسلامي الى ذلك بما على صلاحيته في  
دفع الاستغلال وايقاف النشاط المضر ، المصلحة الاجتماعية  
استنادا الى حقه في ملء الفراغ بالصورة المناسبة التي يراها  
بالشكل الذي مر بنا في موضوعي ( منطقة الفراغ وصلاحية  
الحاكم الاسلامي ) .

ومن الطبيعي ان هذا التصرف لا يجوز ولا يكتسب  
صفته الشرعية الا حينما يقوم به الحاكم الشرعي المعترف  
به والذي يجمع الشروط التي يشترطها الاسلام في الحاكم  
الذي يمثل الامام في ولايته للامة

# مفهوم الاقطاع في الفقه الاسلامي

الاقطاع مفهوم شائع . وهو كما مر بنا صورة النظام المتمثل بسيطره مجموعة قليلة من الافراد على مساحات شاسعة من الارض . وتقترن صلة هؤلاء المالكين الارض بالمستخدمين بها بالاستغلال لهم والاضطهاد والحرمان . .  
ولهذا الاصطلاح ( الاقطاع ) مفهوم خاص في الشريعة الاسلامية وهو منح الامام لشخص من الاشخاص حق العمل في مصدر من مصادر الثروة الطبيعية كالارض مثلاً بشرط ان تكون هذه الارض مواتاً ويقوم ذلك الشخص بعمدية احيائها باذن الامام . والامام يأذن له بعد تسميته بان ذلك لا يتخلل ويؤثر على مبدأ العدل الاجتماعي بأي حال من الاحوال . باعتبار ان منح هذه الارض هو الاسلوب الافضل لاستثمارها وحياتها في ظرف معين .

وعملية الاقطاع هذه ليست عملية تمليك . وإنما هو حق يسمح لفرد . فاذا نهاون عن العمل به من دون مبرر أو هذر محجبها منه الامام . باعتبار ان السبب الموجب

المصلحة لها قد انتهى تعطيلها قال الشيخ الطوسي في  
المبسوط : أن آخر الاحياء قال له السلطان : إما أن  
تحييها أو تخلى بيما وبين عيك حتى يحييها ، قال ذكر  
عذراً في التأخير واستأجل في ذلك أجله المسموع ، وإن  
لم يكن له عذر في ذلك وحيره السلطان بين الأمرين ولم  
يفعل ، اخرجها من يده ( ١ ) ، وجاء في محتاج الكرامة :  
( انه لو اعتذر الاعسار بطلب الامهال الى اليسار لم يجيب  
الى طلبه . . ) ( ٢ ) .

وهو على هذا أسلوب من أساليب العمل يتبعه الامم  
لاستغلال قسم من الثروات المعطلة ، ويكون من المصلحة  
استغلالها بهذه الصورة ، وهو أمر خاص بالثروات الخـام  
التي تحتاج الى عمل واحياء ، حيث لايجوز اقطاع مرقق  
من المرافق الطبيعية ليس بحاجة الى احياء وجهد . . وهو  
كما رأينا يختلف عن مفهوم الاقطاع العام كلياً حيث لا  
صلة له بملكية رقبة الارض ولا تخرج عن كونها ملكاً  
للمسلمين . .

وللاقطاع مفهوم آخر في الشريعة الاسلامية :  
الاقطاع في الاراضي الخراجية :

( ٢٠١ ) اقتصاداً ص ٤٥٣

وذلك ان الامام يوكل فرداً من افراد الامة بان يأخذ  
خراج مقدار معين من الارض اي رصرية مساحة معينة  
من الارض المفتوحة عوة ) لقاء مايقوم به من خدمات  
للدولة عوض الراتب الذي تعطيه له مباشرة .

وقد سعي هذا اقطاعاً في الوقت الذي لا يوجد له اي  
صلة أو حق بالارض ورقبتها أو مملكتها ولا يخرج عن  
كونها ملكاً للمسلمين وهي لا ترتبط بمصنوع الاقطاع الحديث  
ياي رابط ، كتب السيد بحر العلوم في ملعته ( ان هذا  
الاقطاع لا يخرج الارض عن كونها خراجية ، لان معناه ،  
كون خراجها للعرد المقطع ، لا خروجها عن الخراجية ) (١)  
وهما سأل سؤالاً هل يحق للامام ان ينفي هذه  
الصفة التي صاحبها واعطاها لمثل هؤلاء الذين يشرفون على  
جميع الخراج من ارض معينة ؟

والجواب واضح ، فبامكان الامام ان يصدر كلمة واحدة  
يقف بل كل تصرفاتهم وعلاقاتهم هذه ، لانهم ليسوا على  
اية صلة بالارض ومملكتها ، فيمكن للدولة ان تعطيهم راتباً  
من خراجها لقاء خدماتهم وتنهي علاقتهم بالارض الخراجية  
ويمضي الافراد المحيين للارض ، الضريبة التي بذمتهم والمحددة  
(١) اقتصادنا ص ٤٥٦ .



من قبل الدولة للحاكم الشرعي . . . فصلة هؤلاء الأفراد  
المنحيين للأرض ليست مقترنة بأي لون من ألوان التعسف  
والبطش والاستغلال وبحوثهما ، وإنما هم موظفون يقومون  
بواجباتهم وخدماتهم اللازمة لقاء أجر قدره هذه الصريفة المحددة  
كميبتها وحدودها بأمر من الإمام .



# مفهوم الحمى

الحمى :- تطلق عبارة الحمى على المساحات الواسعة من موات الارض والتي يحتكرها الافراد الاقوياء لانفسهم . ولا يسمحون للآخرين بالاستفادة منها ويعتبرونها وما تحويه من ثروات طبيعية ملكاً خاصاً بهم

جاء في كتاب الجواهر للمحقق السجسي : ( ان هؤلاء كان من عدة احدهم في الجاهلية . اذا اتت جمع بلدأ غصباً ، ان يستعوي كل على جبل أو سهل ثم يعين تملكه لمجموع المساحة التي امتد اليها صوت الكلب من سائر الجهات وحمايته لها من الآخرين ) ( ١ )

موقف الاسلام من الحمى : لقد منع الاسلام الحمى . لانه تملك يقوم على اساس السيطرة . لا العمل والاحياء . السيطرة بالقوة في ارض لله وللامة والتي لا يحق لاي فرد السيطرة عليها الا بشروط معينة . وقد ورد في الحديث الشريف ( لاحمى الله ولرسوله ) ( ٢ ) ومعنى ذلك انه ليس من حق اي فرد ان يحتكر قطعة معينة من الارض أو يعين استيلاءه عليها بغير حق ، وان واجب الدولة الضرب على

( ١ و ٢ ) نقلا عن اقتصادنا ص ٤٥٦ .

يد هؤلاء ومنع تصرفاتهم اللامشروعة والتي تكون على حساب  
الصالح العام . .

ولو دققنا النظر في قسم من الوان التسلط على الارض  
في بلدنا رأيناها بما ينطبق عليها عنوان الحمى . ذلك ان  
قسما منها احتملك بفعل القوة والجبروت . . وكم من غاشم  
متسلط ، أو جبار عنيد قد احتل ارض بعير حق وازاح  
عنها اهلها . وكم من حاكم جبار أراد ان يرسي واحداً  
من ربانيته ويجرمها من مجرميه ويستميله الى نفسه فسكت  
عن استملاكه لاراضي كثيرة بدون حق وكم من انسان سرق  
حق آخر وغصب ماله بالخش تدرة والخديعة أخرى وسجدهما ،  
وهكذا فان صوراً كثيرة كان فيها التملك للارض من طريق  
القوة والاحتكار . . وان صوراً للملكية كمده بوجوب على  
الحاكم العادل ان يرجع فيها الامور الى مصادرها ، ويضع  
كل حق في موضعه . فيصادر الامام تلك التصرفات التي  
هدرت حق الامة ، ويصوب على ايد اولئك المستغنين  
والمحتكرين ويوقفهم عند حدهم ويرجع الحقوق الى اهلها  
من ايد السراق والصوص ، ومن سوات لهم انفسهم ، التجاوز  
على حقوق الآخرين .

## الضرائب

فلعلنا ان الدولة تأخذ من الفلاحين والمستعمرين للارض  
هوض السماح لهم بأحيائها والنصرف في منافعها ضريبة ..  
ومن الارض الخراجية تأخذ ضريبة ( الخراج ) ، ومن  
الاراضي الاخرى تستوفي الدولة ضريبة ( العسق ) أو مال  
القبالة . وهذه الضريبة غير محددة بل هي من اختصاصات  
الحاكم الاسلامي الذي يلحظ في تقديرها تصاعداً او تدرجاً  
طبيعة الظروف التي تعيشها لامة والوضع العام للدولة ،  
فهو يفرض قدرأ معين في ظرف ، ويفرض قدرأ آخر أقل  
او اكثر بناء على تغير الظروف .

وهذه الضريبة لا تسقط أو تعفو معطيتها من ضريبة  
الركاء ، بأي حال من الاحوال ويحتمل لو توفرت بالحاصل  
المتقني شروط الزكاة ، قال العلامة الحلبي ( اذا أخرج  
المستقبل مال القبالة الى الامام ، كان عليه بعد ذلك الزكاة  
في الباقي مع الشرائط ، ولا تسقط الزكاة بالخراج ) ولعل

أهم شرط يحصى الركاة هو بلوغها قدراً معيناً يتمثل  
( بالنصاب ) .

ويحق للحاكم الشرعي أخذ الخراج لا بشكل يقود بل  
يمكن أخذه من المعاصيل الرراية نسهيلا لامور الفلاحين.  
وسؤال سأل هنا : هل يحق للحاكم الشرعي ان يفرض  
الفلاحين من هذه الصريبة ؟ وجواب ذلك ان الحاكم  
الشرعي لما كان من صلاحيته ملء منطقة الفراغ بالصورة  
التي تفرصها الصرورة ، وان هذه الصريبة يعتبر أمر  
تسعيدها أو تنزيلها من اختصاصه فله ان يفرض الفلاحين  
منها بناء على ظرف معين ، كان يدفع بها صائقة أو شدة  
لمت بالمرادعين أو يريد ان يرفع من مستواهم أو يشجعهم  
على الزراعة ونحو ذلك . . فامر هذه الصريبة من اختصاص  
الحاكم الاسلامي الذي يلحظ طبيعة الظروف التي تمر  
بالامة الاسلامية في تقديرها أو التمارا، هما ،

ويصرف الخراج من قبل الحاكم الشرعي بما يحقق  
الصالح العام للمسلمين في جواب المراقق الاجتماعية والدفع  
الخارجي والامن الداخلي والتوعية الفكرية والمشآت الصحية

والسكينة والمشاريع الاقتصادية ونحوها ، وكذلك تصرف  
واردات الطبق به. يحقق صلاح الدولة والدين وما يستلزم  
ذلك من أمور تمكن الدولة من القوة والتقدم . .  
قال المحقق صاحب الجواهر ( يصرف الامام حاصلها في  
المصالح العامة ) .



## المزارعة والمساقاة

المزارعة: ( هي عقد بين فلاح وشخص آخر يملك الاختصاص بالارض على بذل الجهد لاجلها ، بشروط معينة )  
وتصبح ذلك هو . لو ان احداً كان يملك حق  
الاختصاص بركة ارض بحياة ، أراد ان يعق عليه  
ليخرجها من علقته ويحييها ، وكان ذلك يستدعي ان يستعين  
بذلك الشخص ( صاحب الاختصاص بالارض ) باخراً وآخرين لتحقيق  
عملية الاحياء ، ويجري عملاً بينهما وبين الطرف الاخر ( الملاح ) على زراعة  
مساحة معينة من الارض بحصة معينة من الحاصل الناتج  
على ان تكون تلك الحصة مشاعة في جميع الزرع وتحدد  
بالنصف أو الثلث ونحوهما وينتق أيضاً على تقية الشؤون  
الاخرى الخاصة بالعقد كالمدة واحتمالات التلف وموضوع  
البذور والماء والضريبة الخاصة بالارض وبوع المحصول الذي  
يزرع وما الى ذلك . ويكون العقد مقعاً برضى ورعية  
الطرفين . وعبر مقترن ببيعة صعوت أو اكراه . صحيح العقد  
وتنفذ استناداً الى القاعدة الفقهية المشهورة ( المسلمون عند

شروطهم ) .

والشروط التي اتفق عليها الطرفان كانت غير ملزمة لأي واحد منهم بأي أمر من شأنه أن يجعل الاتفاق فاسداً مادام أنه كان بمحض الاختيار والرغبة والرضا والقبول الصادر من شخصين يتمتعان بكامل الأهلية من بلوغ وعقل ورضا .

هذا هو باختصار عرض صورة المراجعة ومن أراد الاطلاع عليها تفصيلاً فليراجع الكتب الفقهية الموسومة والتي اشبهت هذا الجانب بحثاً .

اما المساقاة : فهي عقد على عمل بين صاحب بستان وفلاح لرعاية الاشجار المعروضة والاصول الثابتة في سقيها واصلاحها وخدمتها لقاء حصة من ثمرها يتفق على نسبتها الطرفان بشروط معينة خالية من أي لؤييه من الضغط والاكراه ومقتونة بالرضا والقبول .

وتجب فيها أمور : منها كون الاشجار معلومة ، وكذلك مدة العمل فيها ، واحتمال حصول الثمرة ، وتعيين الحصة فيها بشكل مشاع بين الاشجار ، فلا يجوز أن يجعل للعامل ثمرة شجر معين دون غيره وذلك رفقاً بالفلاح ، حيث



من المحتمل ان يصاب ذلك النوع بأفة أو يكون كاسداً ..  
لهذا كان الشرط الشرعى ان تكون حصته من اثمار اشجار  
مختلعة ، ويجوز في العقد اعطاؤه ثمرأ معيناً زائداً على  
حصته المساعة ، وكذلك يجب تفصيل ما على الطرفين من  
امور واعمال بشكل واضح .

واذا بطلت المساقدة كان للعامل أجراً مقابل اتعابه التي  
بذلها ، حيث انها لا تذهب هدرأ مقابل سارله عن حصته  
في الانمار كما ان ضريبة الخراج ونهيشة الماء والسماد  
والمستازمات الاخرى يجب ان تكون على المالك ، وليس  
على الفلاح الا بذل الجهد والانماط الخاصة ، السقي  
والخدمة ونحوهما

وهكذا نرى ان طبيعة هذا العقد لا يختلف عن  
بقية العقود الاخرى التي تجري بين اي طرفين ، كما ان  
الشروط التي نص عليها الشارع ، والتي لا يصح العقد الا  
بتوافرها ليس فيها اي مجال لمس الملاح وارهاقه بلون  
من الالتزامات الباهظة ، فقد شرع الشارع لها شروطاً  
تحقق العدل والاحسان وتوفر له العيش الكريم ، وقد بحث  
الموضوع ، لكتب الفقهية بشكل موسع عن اراد الاستزادة فليراجعها .

## الدولة . . والغبن

يجول في الذهن سؤال ، والسؤال هو تعديق على ما ذكر في بابي المزارعة والمساواة ، ذلك ان شروط العقد في بابيهما متضمة ، وهي بطبيعتها تنحصر للجانب الضعيف في العقد ، وتحاول ان ترسم سبيلاً يحقق له العيش الرغيد . . . ولكن ماذا نقول لفلاح اضطرته الحاجة لان يعمل مزارعاً أو مساقياً همد شخص لا يعرف الرحمة معنى ولا يوجد للاساية مفهوم في قاموس حياته . وأخذ يفرض شروطه القاسية وقبوده المرهقة وخاصة في لونية العمل ونسبه الحصة التي يستلمها الملاح من الشخص المسيطر . وتطاهر الفلاح بالرصاص والقنول الى توقيع العقد ، تدعوه الحاجة المرة المرة الى ذلك . لماذا يمكن ان تعمل الدولة لمثل هؤلاء وأبواب العمل موصدة بوجوههم ، والدولة غير قادرة - على سبيل المثال - على ان توفر لهم مجالات العمل الفضلى في مستواه نتيجة ظرف من الظروف القاسية التي تمر بها ، وماذا يكون

مصر هذا المسكين واطفاله ؟ أيتقى رازحاً تحت طائل هذا  
الكابوس المقيت ويظل يعيش لدل والموارس والنؤس  
والحرمان ويبرر ذلك بقولنا ر المسلمون عند شروطهم ) .  
أم ماذا ؟

في الواقع ان الدولة هنا يجب ان تقوم بمسؤوليتها كاملة  
تجاه هؤلاء الصغماء وتعمل جهادة لايقاف الضرر الحاصل  
منهم ، وتمنع من استغلالهم والاساءة اليهم . ووفقاً لقاعدة  
( لا ضرر ولا ضرار ) والتي نقصد هؤلاء المعدمين في مثل  
هذه الحالة من هؤلاء الخشعين . ونسرب على ايديهم يتدخلها  
وتضع لهم الشروط المناسبة لتعيش الحر الكريم ، الذي  
يبعد الاجحاف والتعسف بحقوق الآخرين

وعن الحاكم الشرعي هذا يكون من باب مبدأ تدخل  
الدولة لسد الفراغ الذي يحصل بحكم الظروف ، وتبيري  
مسؤولية الحاكم الشرعي المبسوط اليد في درء القساء وابعاد  
الظلم الاجتماعي وما الى ذلك . . وكما حصل ذلك في  
تاريخ الدولة الاسلامية في عهد الرسول ( ص ) والامام  
على ( ع ) في امور يصد فيها العدوان ويرفع فيها الحيف  
والفس ويوقف بها المستغل والمحترق عند حده . فمقد

جاءت أوامر من الإمام علي ( ع ) إلى مالك الاشتراك في  
 عليه بتحديد الأسعار ، لأن في ذلك غناً للعمامة ، بناء  
 على مقتضيات العدالة وبعد أن أوصاه في التجار  
 خيراً إلى أن انتهى في قوله ( . . . واعلم . مع ذلك - أن  
 في كثير منهم صيقاً فاحشاً وشعاً قبيحاً ، واحتكاراً للمنافع  
 وتحكماً في البياعات ، وذلك باب مصرة للعمامة ، وعيب  
 على الولاية ، فامنع من الاحتكار . فإن رسول الله ( ص )  
 منع منه . وليكر البيع بيعاً سهواً ، موازين عدل وأسعار  
 لا تضعف بالمريقين في البائع والمبتاع ) ( ١ ) .

وهكذا يرى صلاحية الإمام أو نائبه في ملء منطقة  
 الفراغ بما يناسب من تشريعات توفى المصلحة وتضرب على  
 يد المستعمل وترفع العن من المعون ومصعب حقه

ودلك بأن يصرح حداً أدنى للاجور أو الحصة في  
 موضوعي المزارعة والمساقاة بالصورة التي نهى للمرد  
 هيئاً كريماً .

فليس بعيد عن ذلك تدخل الإمام أو الحاكم المسوط

---

( ١ ) اقتصادنا ص ٦٤٢ .

اليد في رفع العس والحيف عن امثال هؤلاء الضعاف الذين  
تجبرهم ظروفهم للتوقيع واتعاقد على صرر لا تحقق النصف  
والعدل لهم . ولا يمكن بأي شكل من الاشكال ان تقف  
الدولة موقف المتفرج من هؤلاء المستغلين والمحترزين كما  
رأينا في كتاب الامام علي ( ع ) الى واليه مالك الاشتر



# الفلاح والتكافل الاجتماعي

ان مبدأ التكافل الاجتماعي في الاسلام هو تحقيق الكفاية الاجتماعية في المجتمع المسم بها يشع روح العدل بالسه للطلقات المعذمة التي تقتقر الى تحصيل كفايتها وحاجاتها الاساسية وصماً بالعيش الكريم الذي يعاظم على اسانية الانسان بالسه لاولئك الجباة والعقراء لتمتددهم من عواصف الشقاء والحرمان وبمشاهدة واطعالم من ذا التسكع وهوان الاستجداء وتكون صورة تطبيق مبدأ التكافل الاجتماعي ضمن نطاق مسؤولية الدولة والافراد المسلمين بصورة مشككة وشكل متضامن لرفع كاهل العوز والحاجة ودفع العاقة والعري عن اصابته . وذلك يكون بالرام الدولة للافراد المتمكين من اصحاب الثروات باعالة عن يقدررون على اعالته من فقراء المسلمين وتلبية حاجاتهم الاساسية وفقاً لمبدأ اعالة الفرد من الاسره ، وكذلك وفقاً لمبدأ اعالة الفرد من المجتمع فالقي ملزم باعالة الفقراء من اسره بموجب امر صادر من عقيدته ،

وإذا لم يكن في أسرته فقراء أو سد حاجتهم وعنده فضله من المال وهماك من يحتاج اليه في البلد ، فيفرض عليه الحاكم الشرعي اعادة الفقراء من المجتمع في حدود قدرته . جاء في حديث للامام الصادق ( ع ) . ( ايما مؤمن مع مؤمناً شيئاً مما يحتاج اليه ، وهو يقدر عليه من عنده أو من عند غيره ، اقامة الله يوم القيامة مسوداً وجهه ، مزرقة عيناه ، مغلوله يدها الى عنقه . فيقال هذا الخائن الذي خان الله ورسوله ثم يؤمر به الى النار ) ( ١ ) .

وهكذا يرى ان المؤمن يجب عليه اشباع حاجة اخيه المؤمن وذلك واجب عليه بحكم اسلامه وايمانه ، وإذا تخلف عن ذلك هينته الرسول بقوله ( ما آمن بي من احسن شيماناً واخوه المسلم طامياً ) .

والدولة ايضاً تقوم بواجبها اتجاء هذه الطبقة الفقيرة من عمال وفلاحين وذلك بالنفقة والصرف عليهم فيها اذا لم يسعهم كسبهم لاشباع حاجاتهم المعاشية من مواردها الثابتة المتمثلة في الخمس والزكاة وموارد الملكية العامة وملكية الدولة وغيرها لتنقلهم الى مستوى الكفاية والتعيس

( ١ ) اقتصادنا ص ٦١٣ .

عن كربتهم ، قتلهم احياناً ، بعضاً من حاجاتهم غير الاساسية  
ايضاً وتبقى ديونهم ونزع مصالحهم وتعطي كل فقير حاجته ، والفقير  
كما نعلم في العقيدة الاسلامي ( هو من لا يملك قوة سنته )  
وهكذا يرى عظيم العناية من جانب الاسلام للفلاحين  
والفقراء والمعدمين ومن اجدر بالملاح حقاً بهذه العناية  
والرعاية ، وهو الذي يشكل المستوى المنخفض في دحلته ..  
وقد ذهب بعض فقهاءنا رصوا ان الله عليهم الى ان ذلك  
لا يشمل المسلمين منهم فقط بل يتعداهم الى غيرهم من  
الذميين ايضاً في الوطن الاسلامي .





## التقاعد للفلاح

لقد اشداد الاسلام بالفلاح ورفع من مكانته ، واعطاه منزلة محترمة في الدنيا والاخرة فقد ورد عن الامام الصادق عليه السلام ( الزارعون كنور الامام يزرعون طيبا ، اخرجهم الله عز وجل ، وهم احسن الناس مقاما ، واقربهم منزلة يدهون المباركين ) ( ١ ) وكانت مهمة الكثير من انبياء الله الزراعة ، وكذلك كانت مهمة امامنا امير المؤمنين ( ع ) ولكن من المؤسف ان الظروف الاجتماعية المعقدة عن الاسلام قد صورت هذه المهمة وصاحبها بمنزلة سهلي ، وأخذت تنظر اليه كأقل امساك في قيمته الاجتماعية في الوقت الذي يراه يحرق نفسه واعصابه من اجل توفير المواد الاساسية للامة . .

وقد اوصى الاسلام الفلاح خير آفي العساية به ايام شبابه ونشاطه وفي الاهتمام بحالته الصحية وملازمة عوزة وحاجته ، وهذا امامنا هلي

---

( ١ ) العمل وحقوق العامل في الاسلام ص ١٧٦ .

عليه السلام يوصي عامله مالك الاشترا فيه بقوله : ( فان شكوا ثقلأ أو علة أو انقطاع شرب أو باله أو احالة ارض اغتمرها فرق أو اجحف بها عطش ، خففت عنهم بما ترجو ان يصلح به امرهم ، ولا يشقان عليك شيء خففت به المؤمنة عنهم ، فانه ذكر يعودون به عليك في عمارة بلادك وتزيين ولايتك . ) ( ١ ) .

ولكن مانصيب الفلاح لو اقمدا واصابه العجز والكبر أتركه الاسلام يتسكع ويهدر ماء وجهه ، أيمدحه في شبابه وايام نشاطه ، وبالمعنى في زمن شيخوخته . . ان موقف الاسلام منه ومن كل من لا يستطيع العمل ولم يجد احداً يعمله هو ان يضعن حياتهم يشكر شريف ويعطيهم كفايتهم وحاجتهم ومن يعملون بهم تمشياً مع مبدأ العدالة الاجتماعية والضمان الاجتماعي في الاسلام والذي يعرف بانه : ( الزام الدولة باعالة أو عوز من لا يقوى على العمل ومن لم يعمل لعذر مشروع وليس له مصير ) ( ٢ ) .

فيخصص له مورداً ثابتاً يكفيه ومن يعمل به الى ان

---

( ١ ) العمل وحقوق العامل في الاسلام ص ١٧٦ .

( ٢ ) مشكلة الفقر ص ٣٣ نقلا من كتاب الارض والفلاح

يتهم من يقوم بأعماله فلا يتركه ويقذفه كرداء قديم  
امتلكك لأشأن له . . .

هكذا عدل الإسلام ورفقه ، الفقراء والمعدمين وهذا شأنه  
وموقعه منهم ، فهل هنالك من مجال لأن تنعته بأنه مستغل  
أو مع المحتكرين والاقطاعيين وسارقى قوت الشعب . .



# الفهرست

- ٢ - المقدمة
- ٥ - الاقطاع
- ١٠ - بشأن الاقطاع
- ١٣ - ملكية الارض
- ١٦ - ملكية مزدوجة
- ١٩ - ملكية الامة
- ٢٣ - الدولة و ملكية الامة
- ٢٨ - ملكية الدولة
- ٣٤ - الارض التي اسلم اهلها طوعاً
- ٤٢ - الارض لمن احبها
- ٤٨ - الملكية الخاصة
- ٥٣ - اصلاح الاراضي واعدادها
- ٥٥ - اين مكان الاقطاع
- ٥٩ - ملكية الدولة و ملكيه الامة
- ٦٢ - متعلقة القراع

- ٦٥ - صلاحيات الحاكم الشرعي
- ٦٩ - حاجة الاحياء الى اذن
- ٧٢ - الاذن في زمن الغيبة
- ٧٥ - الارض تصادر
- ٧٧ - الدولة والاستقلال
- ٨٠ - مفهوم الاقطاع في الفقه الاسلامي
- ٨٤ - مفهوم الحمى
- ٨٦ - الضرائب
- ٨٩ - المزارعة والمساواة
- ٩٢ - الدولة والامن
- ٩٦ - الفلاح والتكامل الاجتماعي
- ٩٩ - التقاعد للفلاح
- ١٠٢ - المعمرست













LIBRARY  
OF  
PRINCETON UNIVERSITY

Princeton University Library



32101 061909444

.xk2

IP